الحدث

في موازاة استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تتكثف المباحثات بين الاحتلال والولايات المتحدة حول عملية عسكرية يريد الاحتلال شنّها في رفح، في ظل معطيات عن تخطيط مشترك لهذه العملية ووسط مؤشرات على أن وجهات النظر لا تزال متباعدة بين الطرفين

عملية رفح

مفاوضات أميركية ـ إسرائيلية على حجم الهجوم

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

مع إصرار الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو على شنّ عملية عسكرية في رفح جنوبي قطاع غزة، بحجة ملاحقة كتائب حركة «حماس» المتبقية، تكثفت المباحثات الأميركية الإسرائيلية للتوصل إلى تفاهمات بين الطرفين حول شكل هذه العملية، في تخطيط لا يبدو أنه يستهدف منع شنّ الاحتلال العملية، بل هندستها وفق رؤية واشنطن ومطالبها. وفي حين تزداد التسريبات في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن تحضيرات تقوم بها حكومة نتنياهو على الأرض لهذه العملية، فإن الاحتلال في المقابل يواصل حربه في أنحاء متفرقة من قطاع غزة، والتي تتركز في الأيام الأخيرة على مجمع الشفاء الطبي ومحيطه، بالتوازي مع غارات جوية وقصف تستهدف مناطق مختلفة من القطاع.

وكان وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت قد أعلن في وقت سابق من الأسبوع ملف رفح مع المسؤولين الأميركيين، في ظل الاختلاف بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية في الأيام الأخيرة، إثر عدم عرقلة واشنطن قرار مجلس الأمن الدولي الداعي لوقف إطلاق النار في غزة، ثم قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عدم إرسال وفد إسرائيلي إلى البيت الأبيض للتباحث بشأن عملية رفح، قبل أن يتراجع عن قراره، إذ أكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيار أن العمل جارٍ لتحديد موعد لزيارة الوفد الذي سيضم كلاً من رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر.

وأفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية بأن محادثات غالانت في واشنطن بشأن عملية رفح لم تركز على كيفية إيقافها، بل على كيفية حماية المدنيين عند بدء الاجتياح، مشيرة إلى أن اللهجة العملية للمحادثات من الجانب الأميركي كانت خروجاً عن الأسابيع السابقة، بعدما كان كبار المسؤولين الأميركيين يحذرون سابقاً إسرائيل بصراحة من شن هجوم شامل على رفح. وبحسب الصحيفة، فخلال اجتماعات غالانت المغلقة في واشنطن، دارت المناقشات حول إجراء عملية تدريجية للحد من الضرر المحتمل الذي قد يلحق بالمدنيين، مع ضمان قيام إسرائيل بتفكيك كتائب «حماس» الأربع في رفح. ونقلت «وول ستريت» عن مسؤول دفاعي أميركي لم تسمه قوله «لا ينبغي أن يبدأ الجانب العسكري للعملية إلا بعد معالجة الجوانب الإنسانية بشكل كامل». وذكرت «وول ستريت» أن الطرفين اتفقا أيضاً على «ضرورة طرد كتائب حماس في رفح حتى لا يتمكن المسلحون من محاولة العودة أو الاستمرار في تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة». لكن الصحيفة لفتت إلى أن الخطط لاجتياح رفح لا يزال أمامها طريق طويل قبل إضفاء الطابع الرسمي عليها، وأي خطة مقنعة لنقل المدنيين في رفح قد تستغرق أشهراً. وقال المسؤول الأميركي للصحيفة: «هدفنا هو مساعدة إسرائيل على إيجاد بديل لعملية عسكرية واسعة النطاق وربما سابقة لأوانها».

من جهته، أفاد موقع «يديعوت أحرونوت» العبري، أمس، بأن الولايات المتحدة لمّحت لغالانت إلى أنها ستجد صعوبة في تمرير المساعدات المخصصة لإسرائيل في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في حال لم تتجاوب تل أبيب مع المطالب الأميركية بشأن غزة. وأشار الموقع، نقلاً عن مصادر مطّلعة على مضمون المحادثات التي يجريها غالانت، إلى أن الأجواء كانت قاتمة في الإدارة الأميركية. وعبّر كبار المسؤولين الذين التقاهم عن استيائهم من مواقف إسرائيل على عام، وموقف نتنياهو بشكل خاص، إزاء ثلاث قضايا، الأولى قضية المساعدات الإنسانية، والثانية ما يُسمى خطة «اليوم التالي» للحرب على غزة التي ترفض تل أبيب طلب واشنطن الكشف عنها أو بحثها في حال كانت هناك خطة، إضافة إلى قضية العملية العسكرية في رفح. ونقل الموقع عن مصادر لم يسمها أن غالانت وجد حالة من الاستياء والسلبية من قبل مضيفيه بشان التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة. وعكست لقاءاته مع المسؤولين الأميركيين انطباعاً باعتقادهم أن نتنياهو يحاول إطالة أمد الحرب لأسباب سياسية إسرائيلية داخلية، في حين تبدي «حماس» تصلباً في مواقفها إزاء صفقة مع إسرائيل من أجل كسب الوقت، على أمل أن يُلزم المجتمع الدولي إسرائيل بوقف الحرب.

ووفق «يديعوت»، ألمح المسؤولون الأميركيون في البنتاغون والبيت الأبيض لغالانت، بشكل واضح، إلى أنه في حال عدم تجاوب إسرائيل مع مطالب إدارة بايدن في قضية المساعدات الإنسانية، وفي حال الجيش الإسرائيلي اتخذ خطوات على الأرض تمهيداً لعملية رفح

«هآرتس»: مواصلة العمل على إنشاء منطقة عازلة مع غزة

دعم لـ«أونروا»

قال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية، كريستوف لوموان، للصحافيين، اليوم الخميس، إن باريس ستقدم أكثر من 30 مليون يورو لوكالة «أونروا» هذا العام لدعم عملياتها. وأضاف: «سنقدم مساهمتنا مع ضمان استيفاء أونروا الشروط اللازمة للقيام بمهامها بروح خالية من التحريض على الكراهية والعنف». ولم يذكر متى سيتم سداد الدفعة التالية للوكالة، موفقاً للجدول الفصلي المعتاد، من المقرر صرف الشريحة التالية في إبريل/ نيسان المقبل.

للحديث تتمة...

«القيادة الفلسطينية الموحّدة» ليست ترفاً

ناصر السهلي

تتصاعد، منذ بدء الحرب على غزة، نداءات تطالب بتحقيق وحدة فلسطينية حقيقية. ولمواجهة تحدّيات الواقع الدامي ومستقبل القضية الوطنية، جاء إطلاق مبادرة «نداء من أجل قيادة فلسطينية موحدة»، من أجل مؤتمر وطني عام لصياغة الأولويات.

لا يخفي الاحتلال الإسرائيلي خوضه حرب إبادة وتصفية للقضية. وفي المقابل، نشأت حالة تضامن وتفهم دولي للحقوق الفلسطينية، بالتوازي مع كل التضحيات والمعاناة على أرض غزة. ولهاث الاحتلال وداعميه نحو ما يسمّى «اليوم التالي»، ما يتطلب من غير هذه من أحوال فلسطينية عامة، وقفة جادّة وصادقة من مكوّنات حركة التحرّر الوطني الفلسطيني. ويتطلّب الأمر إيماناً بقدرات شعبهم وتضحياته، وليس التعويل على متاهات ووعود فارغة، مثل «العملية السياسية» التي رسخت الاستيطان الاستعماري، قد لا تثمر حركة التضامن الدولية، وعودة قضية الاحتلال الاستعماري إلى الواجهة بقوة، عن شيء إذا لم يكن أصحاب القضية بمستوى التحدّيات. بل حتى التعويل على صمود غزة والمقاومة الباسلة فيها وحدها، لا يمكن أن يعيد لنظمة التحرير الفلسطينية حيويتها ودورها.

يعرف الموقّعون على «النداء» أن منظمة التحرير تعيش منذ اتفاقية أوسلو (1993) حالة غير صحية. مع ذلك، المعوّلون على الأمر بيد الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية، بما في ذلك قوى المقاومة التي تشمل الجميع في قطاع غزة والضفة الغربية، يرون أن منظمة التحرير يجب أن تبقى الوعاء الجامع للكل الفلسطيني. بالطبع، تظل الآمال معقودة على مستوى أمانة المسؤولية أمام معاناة غزة والمقاومة فيها لأجل التقاط المعنيين المبادرة الشعبية وتحويلها إلى ممارسة.

وإطلاق مبادرة شعبية مؤثر يجب أن يتوقف عنده الممسكون بالقرار الفلسطيني. إذ من الواجب على الجميع التريّث عن ضيق المصالح. فمنذ أن نهشت آفة الانقسام بالجسد الرسمي الفلسطيني، وشبه تجميد لدور منظمة التحرير، على الأقل منذ عام 1996، دفع الشعب والقضية أثمان متاهات التفكير الضيق لمصالح الأطراف. على الأقل ثمّة، مثلاً، أسئلة جدية تدور بين الشتات، وفي صفوف حركة التضامن الدولية بشأن الحل في فلسطين، بما في ذلك الكثير من السكوت عن «حلّ الدولتين» وطرح أفكار أخرى، مثل «الدولة الواحدة». الأمر ليس ترفاً، فالجواب يجب أن يأتي من ممثلي الشعب الفلسطيني لتحديد ما يفترض عمله لمواجهة دولة الأبارتهايد الصهيوني.

مدنيون يفرون من مدينة غزة أمس (Getty)

وستشكل لدى الانتهاء من إنشائها 16 في المائة من مجمل مساحة القطاع». كما أفادت بأن «الجيش يعمل أيضاً على إكمال إنشاء ممر عرضي يفصل شمال قطاع غزة عن وسطه وجنوبه».

في غضون ذلك، وفيما المفاوضات الرامية لإرساء هدنة وتبادل الأسرى لم تحقق أي تقدّم، قال قيادي في حركة «حماس»، لـ«العربي الجديد»، إن «مسار المفاوضات يكشف أنه من ضمن خلفيات مماطلة حكومة الاحتلال، وإطالة فترات التفاوض، أسباب استخبارية، إذ تحاول أجهزة المعلومات الإسرائيلية اعتراض أي اتصالات أو رسائل يجرى تبادلها ما بين قيادات المقاومة داخل غزة وخارجها». وأوضح القيادي، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن المقاومة «استوعبت ذلك سريعاً، وبدأت التعامل بحذر شديد، من دون أن يؤثر ذلك على قنوات التواصل الدائم والمتجدد بين القيادات داخل غزة وخارجها». وكشف أنه «في الأيام الأخيرة، جرى تبادل المشاورات بين حركة حماس ووسطاء وضامنين دوليين، بشأن تراجع حكومة الاحتلال عن تفاهمات كان جرى التوصل إليها بضمانات عدد من الأطراف، منها تركيا ومصر وقطر، تضمنت عودة عمل الأجهزة الرسمية المدنية وعلى رأسها الشرطة، لضمان وصول المساعدات إلى مناطق الشمال وغيرها من مناطق القطاع». وأشار إلى أن «ما دفع الاحتلال إلى شن عملية مجمع الشفاء، في الوقت الذي يخوض فيه معارك ضارية في مواجهة المقاومة في خانيونس، هو فشله في تحقيق إنجاز على صعيد إقناع العشائر في غزة بالتعاطي مع طروحاته الخاصة بتشكيل فرق أمنية منها تكون خاضعة لإشرافه، وذلك بعدما رفضت العائلات الكبرى تلك الخطوة».

وفي السياق، قال القيادي في «حماس» باسم نعيم، لـ«العربي الجديد»، إن «خياراتنا واضحة بالاستمرار في المقاومة والصمود، ولا خيار أمامنا للتراجع أو الاستسلام أو الانكسار»، مضيفاً: «وضعنا على الأرض قوي ومتماسك، وشعبنا لا يزال متمسكاً بحقه في الحياة الكريمة والحرية والعودة والاستقلال».

ميدانياً، عاش قطاع غزة، أمس الخميس، على وقع الغارات الجوية التي خلفت عشرات الضحايا. وتواصل القصف والغارات على مدينة غزة ومخيم جباليا وبيت لاهيا ومخيم البريج وحي الزيتون، وفي الجنوب في خانيونس ورفح حيث تعرضت كذلك خيام النازحين للقصف. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، أن الجيش الإسرائيلي ارتكب 6 مجازر، وصل منها إلى المستشفيات 62 شهيداً و91 مصاباً، خلال 24 ساعة، مضيفة أن حصيلة ضحايا الحرب ارتفعت إلى 32552 شهيداً، و74980 مصاباً منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن الجيش الإسرائيلي أعدم أكثر من 200 فلسطيني من النازحين الموجودين داخل مجمع الشفاء الطبي، واعتقل نحو ألف آخرين، منذ اقتحامه قبل أكثر من أسبوع. فيما ادعى الجيش الإسرائيلي، أمس، أنه تم «حتى الآن القضاء في منطقة مستشفى الشفاء على حوالي 200 مخرب». وأظهرت معطيات الجيش أمس إصابة 8 جنود إسرائيليين في غزة خلال 24 ساعة، ما رفع الحصيلة إلى 3160 منذ بدء الحرب على القطاع.

لم تتوصل في أقرب فرصة إلى تفاهمات معها بشأن «اليوم التالي» وعملية رفح، فإن الإدارة الأميركية لن تتمكن من تمرير قرار في الكونغرس بشأن المساعدات التي تطلبها إسرائيل، بما في ذلك 14 مليار دولار تعهد بها بايدن في بداية الحرب الحالية، ولم يُوافق عليها بعد في الكونغرس. وبحسب الموقع العبري، فإن الأميركيين لم يهددوا بشكل صريح، ولكن التلميح والربط بين القضية الإنسانية والمساعدات العسكرية لإسرائيل كانا واضحين تماماً. وأضاف أن غالانت عمل على تهدئة الأجواء وإعادة الثقة بين كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية والمستوى المهني في الجيش الإسرائيلي، ولكن في القضايا التي تُؤرق واشنطن، لم يصل الطرفان حتى الآن إلى تفاهمات، وعليه، فإن الأزمة مستمرة.

وجاء ذلك فيما ذكرت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الأربعاء، أن الجيش الإسرائيلي بدأ الاستعداد لاجتياح مدينة رفح تحسباً لانهيار المفاوضات مع «حماس». وبحسب القناة، فإنه «اتخذت خطوات فعلية على الأرض تمهيدا للعملية في حال انهيار صفقة المختطفين». وقالت إن «الاستعدادات الجيش شملت خطة للتعامل مع الأنفاق، ومهاجمة الأهداف والمنازل التي يتحصن فيها قادة حماس، وتصفية عناصر الحركة». وتابعت: «تمهيداً لإصدار الأمر بالعملية المستقبلية في رفح، وفي إطار التعامل مع السكان المدنيين المقيمين في رفح، أمر نتنياهو بشراء 40 ألف خيمة من الصين إلى غزة». وبحسب القناة، «ستُنقل الخيام فور وصولها إلى إسرائيل، بما في ذلك 14 مليار دولار تعهد بها بايدن في بداية الحرب الحالية، ولم يُوافق عليها بعد في الكونغرس. وبحسب الموقع العبري، فإن الأميركيين لم يهددوا بشكل صريح، ولكن التلميح والربط بين القضية الإنسانية والمساعدات العسكرية لإسرائيل كانا واضحين تماماً. وأضاف أن غالانت عمل على تهدئة الأجواء وإعادة الثقة بين كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية والمستوى المهني في الجيش الإسرائيلي، ولكن في القضايا التي تُؤرق واشنطن، لم يصل الطرفان حتى الآن إلى تفاهمات، وعليه، فإن الأزمة مستمرة.

وجاء ذلك فيما ذكرت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الأربعاء، أن الجيش الإسرائيلي بدأ الاستعداد لاجتياح مدينة رفح تحسباً لانهيار المفاوضات مع «حماس». وبحسب القناة، فإنه «اتخذت خطوات فعلية على الأرض تمهيدا للعملية في حال انهيار صفقة المختطفين». وقالت إن «الاستعدادات الجيش شملت خطة للتعامل مع الأنفاق، ومهاجمة الأهداف والمنازل التي يتحصن فيها قادة حماس، وتصفية عناصر الحركة». وتابعت: «تمهيداً لإصدار الأمر بالعملية المستقبلية في رفح، وفي إطار التعامل مع السكان منها، تضمن أمن 1,5 مليون من سكان غزة الذين وجدوا ملجأ هناك بسبب العمليات التي جرت في الشمال، وفي خانيونس، وقبل ذلك في مدينة غزة». في موازاة ذلك، قالت صحيفة «هآرتس» العبرية، أمس الخميس، إن الجيش الإسرائيلي يواصل إنشاء منطقة عازلة مع غزة على الجانب الفلسطيني من السياج الحدودي. وأوضحت الصحيفة أن «المنطقة يجرى إنشاؤها بالقرب من السياج الحدودي من بيت لاهيا شمالاً إلى كرم أبو سالم جنوباً». وأضافت أن «عرض المنطقة العازلة يصل إلى كيلومتر داخل غزة، بلغت أكثر من 7845، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً. ومن المعتقلين يوم أمس، مواطن من بلدة سبسطية شمال غرب نابلس، ومواطنان من بلدة بيت فوريك شرق نابلس، كما اختطفت قوات «مستعربين» خاصة تابعة لجيش الاحتلال شابين من ترمسعيا، شمال رام الله. وكانت قوات الاحتلال قد استهلت يوم أمس بحملة اقتحامات واسعة في الضفة، بدأتها فجراً باقتحام مدينة ومخيم جنين، حيث اعتقلت شاباً فلسطينياً. وبحسب مصادر محلية تحدثت لوكالة «وفا»، فقد اقتحمت قوة كبيرة من جيش الاحتلال، ترافقها جرافات، المدينة والمخيم من محاور عدة، حيث انتشرت قوات راجلة في المخيم ومحيطه، كما نصبت القناصة على أسطح البنايات، فيما داهم جنود الاحتلال منازل عدد من المواطنين. وبعد محاصرتها أحد المنازل مطالبة من بداخله بتسليم أنفسهم، ومهدّدة بقصفه، اعتقلت قوات الاحتلال في قطاع غزة، منهم رئيس بلدية مدينة غزة السابق ماجد عوني محمد أبو رمضان الذي عين وزيراً للصحة. وسيتولى مصطفى في الحكومة الجديدة منصب وزير الخارجية خلفاً لرياض المالكي. وأكد برنامج الحكومة، الذي نشرته وكالة «وفا» الفلسطينية، أنّ «المرجعية السياسية للحكومة هي منظمة التحرير الفلسطينية، وبرنامجها السياسي، والتزاماتها الدولية، وكتاب التكليف الموجه من الرئيس محمود عباس للحكومة». وتضمن البرنامج «العمل على إيلاء الوضع الإنساني أولوية قصوى، بما يشمل وضع خطة شاملة للمساعدات الإنسانية والإغاثة الفورية لأهلنا في قطاع غزة، والتعافي وإعادة الإعمار في القطاع والضفة وتركيز الجهود الهادفة إلى تثبيت واستقرار الوضع المالي وانعكاسه على الاستقرار الاقتصادي. كما يشمل خططاً للإصلاح المؤسسي، وإعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، ومحاربة الفساد، ورفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي، وتوحيد المؤسسات وإعادة هيكلة المؤسسات بين شطري الوطن». كما تضمن «تعزيز الصمود في القدس المحتلة والأغوار والمناطق المهمشة، ومواصلة العمل على الحفاظ على المقدسات المسيحية والإسلامية في المدينة، ووضع الخطط والبرامج لإعادة ربط المدينة بالكل الفلسطيني». وأكد برنامج الحكومة أن «الأولوية الوطنية الأولى هي وقف إطلاق النار الفوري، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، والسماح لمؤسساتنا وأجهزتنا المدنية والأمنية على تقديم خدماتها، وعلى تمكينها من القيام بمهامها المطلوبة للمواطنين، في شقي الوطن على حد سواء، ونحن على ثقة بأن الجميع سيكون على قدر المسؤولية لتوفير البيئة المناسبة، وتوفير التسهيلات لتمكين الحكومة من خدمة جميع أبناء شعبنا في كافة أماكن وجودهم، والتخفيف من معاناتهم جراء ما يتعرضون له، خاصة في قطاع غزة والضفة بما فيها القدس الشرقية، من تدمير واستهداف لمشروعنا الوطني وحريتنا واستقلالنا». وأضاف أن «الحكومة ملتزمة بإسناد الاستراتيجية الوطنية القاضية بأن أي تحرك سياسي يجب أن يسعى لتحقيق الرؤية الوطنية الشاملة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 (الضفة الغربية وغزة موحدتين) وعاصمتها القدس الشرقية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

تضم حكومة محمد مصطفى 23 وزيراً، بينهم 6 من قطاع غزة

دعوة لفتح المعابر

أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال لقائه في القاهرة أمس الخميس وزير الدولة البريطاني طارق أحمد، «أولوية الوقف الكامل للإطلاق النار في غزة حفاظاً على أرواح الفلسطينيين وتقديم المساعدات». كما شدد شكري، وفق الخارجية المصرية، على «ضرورة الضغط على إسرائيل لفتح كافة المعابر البرية مع القطاع باعتبارها المسار الأكثر فعالية لضمان الانفاذ الكافي للمساعدات، فضلاً عن ضمان دخول المساعدات لكافة المناطق».

نائب في «الليكود» يعدد 10 إنجازات لـ«حماس»

قال عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب «الليكود»، عاميت هليفي، أول من أمس الأربعاء، إن حركة «حماس» حققت 10 إنجازات منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مقابل واحد فقط لإسرائيل. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن هليفي توضيحه أن من بين إنجازات «حماس»، مفاجأة ونجاح عملية «طوفان الأقصى»، وتعزيز المطالبة الدولية بإقامة دولة فلسطينية، ودعم المثقفين في الغرب للهجوم، والإضرار بتماسك المجتمع الإسرائيلي. كما تمّ تسجيل إنجازات في تفعيل جبهات إضافية ضد إسرائيل، وإجلاء حوالى 80 ألف شخص في البلاد، وإدخال إسرائيل في عزلة سياسية، وظهور موجة «معاداة السامية» في جميع أنحاء العالم، والحصار البحري الفعّال على إسرائيل، إضافة إلى الأضرار الاقتصادية والسياحية. في المقابل، أشار إلى إنجاز استراتيجي واحد لإسرائيل في الحرب، يتلخّص في «الالتزام والتفاني وروح التطوع لدى مئات الآلاف من الجنود وعائلاتهم.

(العربي الجديد)

أعضاء كنيست من «الحريديم» يهددون بإسقاط الحكومة

قالت إذاعة «كان ريشت بيت» الإسرائيلية، أمس الخميس، إن أعضاء في الكنيست من أحزاب اليهود المتشددين دينياً (حريديم) يردّدون أن قضية قانون التجنيد الذي يسعى لفرض الخدمة العسكرية الإلزامية عليهم، «قضية جوهرية قد تؤدي إلى إسقاط الحكومة». وبحسب الإذاعة، فإن «الحريديم» يفضّلون عدم تشريع القانون في الوقت الحالي، حتى لو أدى ذلك إلى سحب ميزانيات المعاهد والمدارس الدينية. وأوضحت أنهم قالوا في اجتماعات مغلقة إن هذا ليس الوقت المناسب للتعامل مع قانون التجنيد، رغم طلب المحكمة العليا ذلك، مدّعين أن الخطاب العام تجاه جمهور «الحريديم» في فترة الحرب، هو خطاب صدامي وعدائي.

(العربي الجديد)

مهبط طائرات إماراتي في سقطرى

أظهرت صور أقمار اصطناعية، ما يبدو أنه مهبط طائرات جديد يجري تشييده عند مدخل البحر الأحمر، الذي يستمر الحوثيون في اليمن باستهداف سفن مارة فيه «دعماً لغزة». ولم تصرح أي دولة علانية عن أعمال بناء تجري في جزيرة عبد الكوري، وهي ضمن سلسلة جزر سقطرى في المحيط الهندي قرب مصب خليج عدن، إلا أن صور أقمار اصطناعية لشركة «بلانيت لابز»، قالت وكالة «أسوشييتد برس» إنه تمّ التقاطها لأجلها، تظهر أن عمّال الميناء كتبوا عبارة «أنا أحب الإمارات العربية المتحدة» بجانب أكوام تراب بجوار المدرج. وبحسب «أسوشييتد برس»، فقد ردّت الإمارات على استفسارات لها أمس، بالقول إن «أي وجود لدولة الإمارات في جزيرة سقطرى يستند إلى أسباب إنسانية ويتم تنفيذه بالتعاون مع الحكومة اليمنية والسلطات المحلية»، من دون تحديد مصدر الرد، مضيفة أن «دولة الإمارات تظل ثابتة في التزامها بكافة المساعي الدولية الرامية إلى تسهيل استئناف العملية السياسية اليمنية، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار والرخاء الذي ينشده الشعب اليمني».

(أسوشييتد برس)

إضاءة

الحكومة الفلسطينية... لا أثر لمطلب توحيد القيادة

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلن رئيس الحكومة الفلسطينية محمد مصطفى، الذي صادق الرئيس الفلسطيني محمود عباس على تشكيلة حكومته وبرنامجها، أنه سيتم العمل على وضع تصورات لإعادة توحيد المؤسسات، بما يشمل قوى المسؤولية في قطاع غزة «في حال سمحت الظروف على الأرض». ولم تقدم الحكومة الفلسطينية الجديدة، أي خطة واضحة لتطبيق المطلب العام حول ضرورة توحيد القيادة الفلسطينية، متحدثة في العموميات عن ضرورة «إنهاء الانقسام البغيض على الفور»، ما يوحي بأن هناك أوساطاً نافذة في السلطة الفلسطينية ترفض أي توحيد لهذه القيادة للإبقاء على احتكارها للسلطة. وسبق أن استنكرت عدة فصائل فلسطينية تكليف محمد مصطفى، بتشكيل حكومة جديدة دون توافق وطني، في خطوة اعتبرتها «تعزيزاً لسياسة التفرّد وتعميق الانقسام»، في ظل غياب المجلس التشريعي الذي من المفترض أن يمنح الثقة للحكومة أو أن يسقطها عنها (وقد تم حل المجلس من قبل عباس عام 2018) متسائلة عن جدوى استبدال حكومة بأخرى ورئيس وزراء باخر «من نفس البيئة السياسية».

وأصدر عباس، أمس الخميس، مرسومين بشأن منح الثقة وتشكيل الحكومة التاسعة عشرة، برئاسة محمد مصطفى، والذي سيؤدي اليمين الأحد المقبل. وقال مصطفى، في تصريح صحافي، إن «الأولوية الوطنية الأولى هي وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي الكامل من غزة». وأضاف: «سنعمل على وضع التصورات لإعادة توحيد المؤسسات بما يشمل تولي المسؤولية في غزة». وتضم الحكومة 23 وزيراً، بينهم 6 من قطاع غزة، منهم رئيس بلدية مدينة غزة السابق ماجد عوني محمد أبو رمضان الذي عين وزيراً للصحة. وسيتولى مصطفى في الحكومة الجديدة منصب وزير الخارجية خلفاً لرياض المالكي. وأكد برنامج الحكومة، الذي نشرته وكالة «وفا» الفلسطينية، أنّ «المرجعية السياسية للحكومة هي منظمة التحرير الفلسطينية، وبرنامجها السياسي، والتزاماتها الدولية، وكتاب التكليف الموجه من الرئيس محمود عباس للحكومة». وتضمن البرنامج «العمل على إيلاء الوضع الإنساني أولوية قصوى، بما يشمل وضع خطة شاملة للمساعدات الإنسانية والإغاثة الفورية لأهلنا في قطاع غزة، والتعافي وإعادة الإعمار في القطاع والضفة وتركيز الجهود الهادفة إلى تثبيت واستقرار الوضع المالي وانعكاسه على الاستقرار الاقتصادي. كما يشمل خططاً للإصلاح المؤسسي، وإعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، ومحاربة الفساد، ورفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي، وتوحيد المؤسسات وإعادة هيكلة المؤسسات بين شطري الوطن». كما تضمن «تعزيز الصمود في القدس المحتلة والأغوار والمناطق المهمشة، ومواصلة العمل على الحفاظ على المقدسات المسيحية والإسلامية في المدينة، ووضع الخطط والبرامج لإعادة ربط المدينة بالكل الفلسطيني». وأكد برنامج الحكومة أن «الأولوية الوطنية الأولى هي وقف إطلاق النار الفوري، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، والسماح لمؤسساتنا وأجهزتنا المدنية والأمنية على تقديم خدماتها، وعلى تمكينها من القيام بمهامها المطلوبة للمواطنين، في شقي الوطن على حد سواء، ونحن على ثقة بأن الجميع سيكون على قدر المسؤولية لتوفير البيئة المناسبة، وتوفير التسهيلات لتمكين الحكومة من خدمة جميع أبناء شعبنا في كافة أماكن وجودهم، والتخفيف من معاناتهم جراء ما يتعرضون له، خاصة في قطاع غزة والضفة بما فيها القدس الشرقية، من تدمير واستهداف لمشروعنا الوطني وحريتنا واستقلالنا». وأضاف أن «الحكومة ملتزمة بإسناد الاستراتيجية الوطنية القاضية بأن أي تحرك سياسي يجب أن يسعى لتحقيق الرؤية الوطنية الشاملة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 (الضفة الغربية وغزة موحدتين) وعاصمتها القدس الشرقية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

تضم حكومة محمد مصطفى 23 وزيراً، بينهم 6 من قطاع غزة

متابعة

إطلاق نار يشغل الاحتلال في الأغوار

رام الله ـ **العربي الجديد**

لم تهدأ، أمس الخميس، حملة الاقتحامات والاعتقالات التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، والتي كثّفتها منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. في المقابل، وفي إطار ردّهم على مجازر الاحتلال في غزة، يصعّد الفلسطينيون في الضفة عملياتهم الفدائية ضد الاحتلال، وآخرها عملية إطلاق نار في منطقة الأغوار، أعلن عنها جيش الاحتلال، فيما ظلّ اسم منفذها المفترض غير معروف حتى عصر أمس، لكنها أدّت إلى فرض الاحتلال حالة استنفار واسعة في المنطقة.

وسجّلت، أمس، عملية إطلاق نار استهدفت حافلات تقلّ مستوطنين في الشارع رقم 90 الاستيطاني قرب بلدة العوجا، شمال أريحا، في منطقة الأغوار، ما أدى إلى إصابة 3 مستوطنين بإصابات تراوحت بين المتوسطة والخطيرة، وفق إعلان فرق الإسعاف الإسرائيلية. وأعلن جيش الاحتلال أن المسلح أطلق النار نحو مركبات عدة بالقرب من قرية العوجا، وأن قواته شرعت بمطاردة المنفذ، وإغلاق الطرقات في المنطقة. واشتبهت قوات الاحتلال بأن منفذ العملية فرّ من المكان من دون مركبة، وهي استخدمت طائرات في عمليات البحث. من جهتها، نقلت وسائل إعلام عبرية عن إسرائيليين كانوا في مكان العملية أنهم رأوا مسلحاً واحداً يحمل سلاحاً طويلاً ويرتدي ملابس خضراء.

وأدّت عملية إطلاق النار في العوجا إلى استنفار لقوات الاحتلال التي نشرت الحواجز وعدداً كبيراً من عناصرها على شارع 90 وشوارع مجاورة، كما شدّدت إجراءاتها في مدينة أريحا، وأغلقت كافة المنافذ إليها، وفي منطقة الجفتلك في الأغوار، فيما أعلنت العوجا منطقة عسكرية مغلقة. وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، فقد أغلقت قوات الاحتلال حاجزي الحمرا وتياسير العسكريين في الأغوار الشمالية، وكذلك معبر الكرامة أمام حركة المسافرين والشحن بين الضفة والأردن، كما اعتقلت 3 شبان أثناء رعيهم الأغنام في منطقة رأس العوجا شمال مدينة أريحا، بحسب الوكالة. وفي السياق، أقدم مستوطن على هدم خيم وحظائر تعود لعائلة إدعيس في قرية الجفتلك، وفق «وفا».

وفي إطار حملة الاعتقالات اليومية، قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني في بيان، أمس، إن قوات الاحتلال اعتقلت، منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس الخميس، 25 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم طفل وأسرى سابقون. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن حصيلة الاعتقالات منذ 7 أكتوبر بلغت 7845، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً. ومن المعتقلين يوم أمس، مواطن من بلدة سبسطية شمال غرب نابلس، ومواطنان من بلدة بيت فوريك شرق نابلس، كما اختطفت قوات «مستعربين» خاصة تابعة لجيش الاحتلال شابين من ترمسعيا، شمال رام الله. وكانت قوات الاحتلال قد استهلت يوم أمس بحملة اقتحامات واسعة في الضفة، بدأتها فجراً باقتحام مدينة ومخيم جنين، حيث اعتقلت شاباً فلسطينياً. وبحسب مصادر محلية تحدثت لوكالة «وفا»، فقد اقتحمت قوة كبيرة من جيش الاحتلال، ترافقها جرافات، المدينة والمخيم من محاور عدة، حيث انتشرت قوات راجلة في المخيم ومحيطه، كما نصبت القناصة على أسطح البنايات، فيما داهم جنود الاحتلال منازل عدد من المواطنين. وبعد محاصرتها أحد المنازل مطالبة من بداخله بتسليم أنفسهم، ومهدّدة بقصفه، اعتقلت قوات الاحتلال الشاب سامر الفايد من المنزل المحاصر. كما أصيب، فجر أمس، شاب برصاص الاحتلال خلال اقتحام قواته مدينة نابلس، و4 شبان إثر اقتحام قوات الاحتلال مخيم قلنديا شمال شرق القدس المحتلة.

في غضون ذلك، شيّع الفلسطينيون، ظهر أمس، جثمان الشهيد لؤي وليد الأسطة (19 عاماً) في مسقط رأسه في مدينة نابلس شمالي الضفة، بمشاركة شعبية وفصائلية ورسمية. وكان الأسطة، وهو من منطقة الضاحية في مدينة نابلس، استشهد مساء أول من أمس متأثراً بإصابته إثر استهداف طائرة مسيّرة إسرائيلية له ولمجموعة من الشبان في مخيم جنّين فجر الأربعاء، ما أدّى إلى استشهاد شابين بالقصف وشاب بالرصاص، ليعلن لاحقاً عن استشهاد وليد الأسطة.

وفي ظلّ إمعان الاحتلال في الضفة بالتنكيل بأهلها واعتقال أبنائها، يتبدى أيضاً توسيعه مشروعه الاستيطاني، حيث تواصل سلطات الاحتلال سياستها المنهجة للاستيلاء والسيطرة على الأراضي الفلسطينية في الضفة،

تقرير

تراكمت أزمات عدة أمام حكومة بنيامين نتنياهو، تحديداً في مسألة العلاقات مع واشنطن، وتجنيد الحريديم في الجيش، واستقالة جدعون ساعر من الحكومة. ومن شأن الأزمات الخارجية، خصوصاً مع الأميركيين، أن تؤدي إلى مشكلة خارجية، بينما تكمن العقدة مع الحريديم في أنها تخلق بؤرة توتر سياسية سواء مع حلفاء نتنياهو داخل الحكومة، أو مع الأحزاب الحريدية، وحتى داخل «الليكود»، وهو ما يترك أمامه حلولاً محدودة للخروج منها، عسكرية تحديداً، متعلقة برفح أو بـ«حزب الله»

تحديات إسرائيلية

أسبوع تراكم الأزمات أمام حكومة نتنياهو

حيفا ـ **امطانس شحادة**

تزامنت في أسبوع واحد مجموعة من الأزمات السياسية والاستراتيجية أمام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. تأتي هذه الأزمات في ضوء ضائقة إسرائيل الاستراتيجية وعدم قدرتها على حسم حرب الإبادة على غزة، ولا حسم ملف المفاوضات لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمحتجزين، ولا قدرتها على ردع تام لـ«حزب الله» في الجبهة الشمالية، أي على الحدود مع لبنان، وفي ظل تآكل مكانة نتنياهو السياسية الداخلية والدولية.

قدم الوزير جدعون ساعر في الأسبوع الأخير استقالته من حكومة نتنياهو بعد أن أعلن انفصاله عن حزب «المعسكر الرسمي» بقيادة الوزير بني غانتس. ساعر برر استقالته من الحكومة بسبب عدم ضمه لمجلس إدارة الحرب المصغر، وعرض انتقادات عديدة على أسلوب إدارة الحرب ونتائجها لغاية الآن. صحيح أن استقالة ساعر لا تشكل تهديداً مباشراً وفورياً على التحالف الحكومي، إلا أنه فتح بذلك الباب، وأعطى شرعية، أولاً لانسحاب حزب يميني داعم للحرب وأهدافها من الحكومة وقت الحرب، وهو الذي عارض ذلك قبل أسابيع قليلة؛ وثانياً بدأ حملة انتقادات تجاه الحكومة وأدائها خلال الحرب، واتهامها بإضاعة فرصة للقضاء على «حماس»، والتورط في غزة. على ما يبدو أن ساعر، بتجربته وخبرته وحواسه السياسية، بدأ يشتم رائحة انتخابات قريبة، وسارع بالتحرك.

شهد الأسبوع الماضي تصاعداً في دالة التوتر بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، نتيجة لامتناع الولايات المتحدة عن استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، في التصويت على مشروع قرار يقضي بوقف لإطلاق النار في غزة. بالنسبة للحكومة الإسرائيلية، حتى ولو أن القرار لا يندرج تحت البند السابع ولا يفرض عقوبات مباشرة على إسرائيل، إلا أنه يعني إحراج إسرائيل في المحافل الدولية، ويوضح أن الحماية الدبلوماسية الأميركية غير مطلقة، وأن الخلافات مع الإدارة الأميركية يمكن أن تترجم في خطوات عقابية، ولو كانت في هذه المرحلة تصريحية فقط. ويعني أيضاً أن الخلاف بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو حول توسيع الاجتياح البري إلى رفح من دون خطة واضحة لكيفية تجنيب المدنيين (وفقاً للإدارة الأميركية) هو اختلاف حقيقي، وله تداعيات سياسية وعملانية قد تعيق تنفيذ الاجتياح البري لرفح.

قد تكون الأزمة السياسية داخل التحالف الحكومي حول قانون إعفاء الشبّان اليهود المتشدّدين دينياً من الخدمة العسكرية، هي الأبرز في الأزمات المتراكمة والمتزامنة لحكومة نتنياهو. هذه أزمة متعددة المحاور واللاعبين وأثرها يطاول المجتمع الإسرائيلي في جوانب عدة، منها الأمنية والاقتصادية ومكانة الدين بالدولة، ومكانة وتأثير الأحزاب المتشددة الحريدية في السياسة الإسرائيلية. وهي تخلق معضلة لنتنياهو مع حلفائه الطبيعيين من الأحزاب الحريدية، وأزمة مع شريكه في إدارة الحرب بني غانتس، وأزمة داخل حزب «الليكود» ذاته، بل أزمة مع غالبية المجتمع الإسرائيلي الذي يدعم إلغاء الإعفاء من الخدمة للشبان المتشدّدين دينيّاً الحريدي. غالبية المجتمع الإسرائيلي والأحزاب العلمانية التي تطالب بالمساواة في «تقاسم العبء» وتجنيد الشباب الحريدي، لا تطالب بفرض التجنيد الإجباري على كافة الشاب الحريدي، وكذلك المحكمة العليا، إنما تطالب بتحديد أعداد طلاب المعاهد الدينية الذين يحق لهم الإعفاء من الخدمة، والعمل على تجنيد كل من لا يتعلم في معهد ديني. كما تطالب الأحزاب الداعمة للتجنيد بتحديد عقوبات جنائية أو مالية لكل من يتهرب أو يتحايل على القانون. في المقابل، يعارض المجتمع المتدين الحريدي وأحزابه أي قانون يحدد عدد طلاب المعاهد الدينية الذين يحق لهم الإعفاء من الخدمة، ويرفضون أي محاولة لفرض عقوبات على من يتهرب من الخدمة.

الأزمة الحالية وتحديد تاريخ لحكومة نتنياهو من أجل ترتيب موضوع الإعفاء من الخدمة العسكرية بواسطة قانون، جاءت على أثر إلغاء المحكمة العليا عام 2017 التعديل الذي أدخلته الحكومة عام 2015 على قانون التجنيد ووفر الغطاء القانوني للإعفاء ورصد ميزانيات للمعاهد الدينية، وطالبت بتعديل القانون.

صلاحية تعديل قانون التجنيد من عام 2015 انتهت في الأول من يونيو/حزيران 2023، وبدل سن قانون جديد قررت الحكومة ترتيب الأمر بواسطة «أمر ساعة» لمدة عام يضمن استمرار الإعفاء. وهو ما أدى إلى تقديم التماس جديد للمحكمة العليا التي رفضت

من صدامات شرطة الاحتلال مع الحريديم، سبتمبر 2023 (مصطفى الخاروف/الأناضول)

إحراج غانتس

أحرج جدعون ساعر باستقالته من الحكومة الوزير بني غانتس (الصورة)، الذي بات محل انتقادات جدية من محللين وصحافيين غير محسوبين على معسكر بنيامين نتنياهو، بسبب ادائه في الحكومة وعدم تمكنه من لجم نتنياهو، او فرض اتفاق لتبادل الاسرى والمحتجزين، وبسبب التخبط في إدارة الحرب. كما ان غانتس سيكون محرجا امام داعميه في حال لم ينفذ وعده بشأن تجنيد الشبان الحريديم في الجيش، إذ تعهد علنا بإلغاء الغبن القائم في «تقاسم العبء».

ساعر بخبرته السياسية بدا يشتم رائحة انتخابات قريبة

تخلق مسألة تجنيد الحريديم أزمة لنتنياهو مع الأحزاب الحريدية

العبء» لصالح الفئات المدنية، التي لا تساهم في الجهد العسكري ولا تندمج في سوق العمل والاقتصاد.

الأحزاب الحريدية تخشى أن يؤدي أي تغيير في موضوع الإعفاء من الخدمة العسكرية، وقت الحرب، إلى فرض تغييرات أوسع في تفاهمات الحفاظ على «الوضع القائم» (ستاتيكو) المعمول بها بين التيارات الدينية المتشددة والدولة، منذ خمسينيات القرن الماضي. لذلك ستعمل كل ما بوسعها لمنع أي تغيير ولو اضطر الأمر لتفكيك التحالف الحكومي. وكذلك يمكن أن يؤدي ذلك إلى ثمن سياسي يدفعه نتنياهو، وهذه المرة في قواعد اليمين وداعمي «الليكود»، الذين يطالبون أيضاً بترتيب الإعفاء من الخدمة العسكرية. وقد تعالت بعض الأصوات داخل حزب «الليكود» ذاته ترفض استمرار الوضع القائم. ناهيك عن أن وزير الأمن يوآف غالانت أعلن قبل شهر أنه لن يقدم اقتراح قانون لإعفاء الحريديم، من دون أن يكون مقبولاً على كافة مركبات التحالف الحكومي. غالانت لا يستطيع التراجع عن موقفه العلني، وإلا سيفقد أي شرعية سياسية.

تزايد وتزامن الأزمات، وصعوبة التوصل إلى حل لأزمة قانون إعفاء الشاب المتشدد دينياً الحريدي من الخدمة العسكرية، وتراجع مكانة وسلطة نتنياهو السياسية، وتلميح الأحزاب الحريدية بالذهاب إلى انتخابات مبكرة لمنع أي تغيير في معادلات الإعفاء، يمكن أن يفتح الباب على احتمالات جديدة في المشهد السياسي في إسرائيل، ويزيد من أزمات نتنياهو. ويمكن أن يؤدي أيضاً، كما كان في مرات سابقة، إلى هروب نتنياهو إلى الأمام لتخطي أزماته السياسية، بصيغة توسيع حرب الإبادة على غزة باجتياح بري لرفح، أو توسيع الجبهة الشمالية أمام «حزب الله».

خاصة في المشهد السياسي الإسرائيلي. قبل حرب الإبادة على غزة نجحت الحكومات الإسرائيلية بالمراوغة والمناورة والتهرب من حسم هذا الملف. ناهيك أن المؤسسة العسكرية لم تضغط بشكل جدي لتجنيد الحريديم بسبب عدم وجود نقص جدي، أو حاجة لإضافة قوى بشرية في الجيش. كما وفّرت الأحوال الاقتصادية الجيدة في العقد الأخير، إمكانية زيادة الميزانيات المخصصة لفئات الحريديم ورفع المخصصات الحكومية لطلاب المعاهد الدينية. إلا أن الوضع تغير منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وبات الجيش بحاجة إلى قوى بشرية إضافية لسد الخسائر في الحرب على غزة؛ والحالة الاقتصادية لا تسمح باستمرار رصد ميزانيات للحريديم والمتدينين على حساب تقليصات في بقية بنود الميزانية، كما حصل فعلاً في ميزانية 2023 و2024. وبات من غير المقبول على غالبية المجتمع الإسرائيلي المس بقيم المساواة و«تقاسم

بدورها، في فبراير/شباط الماضي، تصرف الحكومة وطالبت الحكومة بتوضيح موقفها من الحاجة بسنّ قانون لترتيب الإعفاء من الخدمة وتحديد الأعداد، والتوضيح كيف تستمر في رصد ميزانيات للمعاهد الدينية، بعد انتهاء صلاحية القانون. أمهلت المحكمة الحكومة الرد لغاية نهاية مارس/آذار الحالي. تزامن انتهاء مدة تعديل قانون التجنيد الذي وفّر الغطاء القانوني للإعفاء، مع الحرب على غزة، أعطى لهذا الملف مكانة

ليل لبناني دامٍ... ومسيّرات فوق صفد

استمر التصعيد الإسرائيلي ضد لبنان، وقد أدى إلى سقوط 9 شهداء ليل الأربعاء ـ الخميس، فيما حلّقت مسيّرتان فوق مقر قيادة الاحتلال الشمالية في صفد

بيروت ـ **رينا الجقال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

واصل الاحتلال الإسرائيلي تصعيده على الجبهة اللبنانية، مع سقوط 9 شهداء في غارات شنّها ليل الأربعاء ـ الخميس، بينما أسقط، أمس الخميس، مسيّرتين كانتا تستهدفان مقر القيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي في صفد. وسقط الشهداء الـ9 وعدد من الجرحى بسبب غارات إسرائيلية استهدفت بلدتي الناقورة وطيرحرفا. ونعت «حركة أمل» (بقيادة رئيس المجلس النيابي نبيه بري) و«حزب الله» الشهداء. وأدت الغارة على الناقورة إلى تدمير استراحة ووقوع أضرار جسيمة في المتلكات والبنى التحتية، خصوصاً شبكتي الكهرباء والمياه، فيما أدت الغارة على طيرحرفا إلى تدمير عدد من المنازل المحيطة وإحراق عدد من السيارات. وأمس الخميس، قصف الاحتلال مدفعياً سهل الخيام وأطراف طيرحرفا والظهيرة وزبقين وعلما الشعب والناقورة ومجدل زون ووادي حاصول وجبل البلوطة. وحلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق القرى الحدودية ومدينة بعلبك في البقاع. ودوّت صفارات الإنذار في المقر العام لـ«قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (يونيفيل) في الناقورة مرتين، أمس الخميس، وفقاً لـ«الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية (حكومية). وأعربت «يونيفيل» في بيان عن أنها «تشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد أعمال العنف»، مبدية استعدادها لـ«عقد اجتماع ثلاثي (لبنان، إسرائيل، يونيفيل) بناء على طلب الأطراف». ورد «حزب الله» على مجزرة الناقورة والاعتداء على بلدة طيرحرفا والطواقم الطبية فيها باستهداف مستوطنتي «غورن» و«شلومي»، ومقر قيادة كتيبة ليمان. وعلى وقع دوي صفارات الإنذار في أنحاء متفرقة من الجليل الفلسطيني المحتل، أعلن جيش الاحتلال اعتراض مسيّرتين من الجنوب اللبناني، انفجرت إحداهما فوق مقر قيادة المنطقة الشمالية في صفد. وأعرب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في لبنان عمران ريزا، أمس الخميس، عن قلقه جرّاء الهجمات المتكررة و«غير المقبولة» على المرافق الصحية والعاملين الصحيين في جنوب لبنان، مضيفاً في بيان أنه «قتل ما لا يقل عن 11 مدنياً في يوم واحد، من بينهم 10 مسعفين».

وعلى أثر التطورات المتصاعدة بين «حزب الله» وإسرائيل، شدّد المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) باتريك رايدر، في حديث لهيئة البث الإسرائيلية «كان»، أمس الخميس، على أن الولايات المتحدة تطمح إلى منع حرب إقليمية باي ثمن. وأضاف: «نحن ندعم بالوسائل الدبلوماسية من أجل منع تحول الوضع في الشمال إلى حرب... نحن نفهم الوضع الذي يوجد فيه السكان (الإسرائيليون) الذين أُجلوا، وسنواصل دعم الجهود الدبلوماسية لخفض التوتر ولكي يتمكن السكان من العودة إلى منازلهم». وعندما سُئل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستدعم هجوماً إسرائيلياً واسعاً ضد «حزب الله» في حال شعرت إسرائيل بأنه «لا خيار آخر لديها»، أجاب رايدر: «لا أريد الدخول في سيناريوهات افتراضية. نحن ندعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ولكن لا أحد يريد حرباً إقليمية تتجاوز حدود غزة».

بدوره، اعتبر المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس» عاموس هارئيل، أمس الخميس، أن «درجات الحرارة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية في ارتفاع مستمر، ولكنها تظل إلى حد ما حتى الآن أقل من عتبة الحرب الشاملة». ورأى أن الأيام الأخيرة تعكس مزيداً من التصعيد، وأن «إسرائيل تهاجم في عمق لبنان وشمال بيروت وفي منطقة البقاع، وتسعى لضرب منظومة الطائرات المسيّرة لدى حزب الله وبعض بطاريات الدفاع الجوي التابعة

آثار استهداف «حزب الله» كريات شمونة، الأربعاء (جلاء مرعي/فرانس برس)

البنتاغون: لا أحد يريد حرباً إقليمية تتجاوز حدود غزة

له. وبالمقابل، يرد حزب الله بكمية غير عادية من الصواريخ، بواقع من 50 صاروخ كاتيوشا أو أكثر، لكنه لا يخلق معادلة مساوية بهجوم على عمق 100 كيلومتر داخل إسرائيل، بل وجه قذائفه نحو الجليل وهضبة الجولان». في غضون ذلك، عاد سلاح الجو الإسرائيلي إلى التدريب بعد إقرار الخطة التدريبية للعام الحربي الحالي، والتي تتضمن زيادة الاستعداد للحرب على الجبهة الشمالية. وكانت القوات الجوية قد جمّدت البرنامج التدريبي السنوي على أثر بدء العدوان على غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ووُجّهت كافة الموارد والاهتمام للمجهود الحربي، إلا أنها عادت في الأسابيع الأخيرة إلى التدريب تدريجياً، ومساء أول من أمس الأربعاء، صدرت الموافقة على خطة العام الحربي الحالي.

وذكر موقع «يديعوت أحرونوت» العبري أن الخطة التدريبية ستركّز على زيادة جاهزية القوات الجوية للحرب في الجبهة الشمالية والجبهات الأخرى، والانخراط في قتال طويل الأمد من خلال تخطيط وتنفيذ النماذج العملياتية والسيناريوهات ذات الصلة بخصائص الجبهات والتهديدات المختلفة. وتشمل الخطة التدرّب على شن هجمات مكثّفة وبعيدة المدى والتحليق في عمق أراضي «العدو»، واتخاذ قرارات في ظروف حرب، كما ستُجرى تدريبات مفاجئة لمختلف الوحدات. ومساء أول من أمس الأربعاء، وصلت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني إلى بيروت، التقت خلالها عدداً من المسؤولين اللبنانيين، والكتيبة الإيطالية العاملة في «قوة الأمم المتحدة في لبنان» (يونيفيل). والتقت رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي في السرايا الحكومية في بيروت، حيث عُقدت محادثات بين الطرفين حول التطورات في لبنان والمنطقة. وكان مصدر مقرّب من ميقاتي أشار، لـ«العربي الجديد»، إلى أن «جولة ميلوني تأتي في سياق اللقاءات والمناقشات التي تجرى للبحث في أوضاع المنطقة وتطوراتها خصوصاً في غزة والجنوب اللبناني»، لافتاً إلى أن «الاتصالات الدبلوماسية لم تتوقف ولكن لم نحصل بعد على ضمانات بأن يوقف الإسرائيلي عدوانه على لبنان».

الحدث

«الدعم السريع» يختبر الحكم في ولاية الجزيرة

إضاءة

اعلنت «الدعم السريع» في السودان، تأسيس إدارة مدنية في ولاية الجزيرة، كاول اختبار لحكم مناطق تخضع لسيطرتها، ما يزيد خطر التقسيم

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

أسئلة واستفهامات عدة، خلّفها إعلان قوات «الدعم السريع» في السودان، تأسيس أول سلطة مدنية مؤقتة في ولاية الجزيرة، وسط السودان، منذ بدء قتالها مع الجيش السوداني، في 15 إبريل/نيسان من العام الماضي. وكانت قوات «الدعم» قد أعلنت يوم الاثنين الماضي، تأسيس إدارة مدنية مؤقتة لولاية الجزيرة، وسط البلاد (سيطرت عليها قوات «الدعم» في ديسمبر/ كانون الأول الماضي)، وهي واحدة من كبريات الولايات السودانية من حيث الكثافة السكانية والمساحة، كما يوجد فيها أكبر مشروع زراعي في القارة الأفريقية، وعدد من المجمعات الصناعية. وكانت عاصمتها ود مدني تُعد قبل الحرب بين الجيش و«الدعم»، ثالث أكبر مركز تجاري في البلاد. وجاء اختيار السلطة المدنية عبر ما سُمي بالمجلس التأسيسي المدني، انتدب له مندوبون من محليات الولاية، اجتمعوا في ود مدني، وانتخبوا رئيساً تنفيذياً للإدارة المدنية (صديق أحمد عثمان) ونائباً له، كما انتخب المجلس التأسيسي وهو بمثابة سلطة تشريعية رقابية، رئيساً له ونائباً. وعلى الرغم من سيطرة «الدعم السريع» بالكامل على ولايات أخرى في إقليم دارفور، وسيطرتها على أجزاء واسعة من ولايات أخرى، لكنها المرة الأولى التي تعلن فيها عن تأسيس إدارة مؤقتة في أي من الولايات السودانية التي سيطرت عليها. وسبق لقوات «الدعم السريع»، أن هدّدت بتشكيل حكومة كاملة في حال أقدم قائد الجيش الجنرال عبد الفتاح البرهان على تشكيل حكومة من مقر إقامته في مدينة بورتسودان، شرق البلاد، ما يفتح الباب أمام تكرار التجربة الليبية، بوجود حكومتين في الدولة. وكانت قوات «الدعم السريع» قد سيطرت على ولاية الجزيرة في 18 ديسمبر /كانون الأول الماضي دون عمليات قتالية، عقب انسحاب وحدات تابعة للجيش بالكامل إلى ولاية سنار، أو لمنطقة المناقل، وهي من المناطق القليلة في الولاية التي لم تصل إليها «الدعم السريع» حتى الآن. ومنذ بدء سيطرتها في ولاية الجزيرة، شهدت معظم مدن وقرى وبلدات هذه الولاية، انتهاكات واسعة ارتكبتها قوات «الدعم» بحق الأهالي، شملت القتل والنهب والسلب والاعتقال والتعذيب، والحد من حركة التنقل، والسيطرة على المؤسسات الخدمية، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية، ما أدى إلى موجة نزوح واسعة وسط المدنيين، خصوصاً الذين نزحوا أصلاً للولاية من العاصمة الخرطوم في الأشهر الأولى من الحرب. وطوال أشهر سيطرة «الدعم» على الجزيرة، ساءت الخدمات كلياً، وانقطعت الاتصالات الهاتفية وخدمات الإنترنت لنحو شهرين، كما تدهورت خدمات الكهرباء والمياه، وظهرت عصابات النهب في أجزاء من سهول البطانة في الوسط. وتأمل «الدعم السريع» أن تنجح الإدارة المدنية المؤقتة في معالجة كل تلك الإشكاليات، وبسط الأمن، والحد من الانتهاكات، واستعادة النظام الإداري. وقال رئيس الإدارة المدنية المؤقتة المُشكلة، صديق أحمد عثمان، فور اختياره، إن «انعقاد المؤتمر بعد نقلة نوعية وانتصاراً لثورة ديسمبر المجيدة المطالبة بالحكم المدني»، ووعد بـ«وضع الأسس المتينة للحكم الفيدرالي»، وحثّ سكان الولاية الذين نزحوا لولايات أخرى على العودة إلى منازلهم. وتباينت إلى حد بعيد المواقف والآراء تجاه الخطوة التي خطتها قوات «الدعم» في ولاية الجزيرة، حيث عدها البعض بداية لتشكيل حكومة في المناطق التي تسيطر عليها، فيما اعتبرها أخرون ضرورية لتسيير متطلبات الحياة. وقال الناشط السياسي والحقوقي، حاتم الياس، لـ«العربي الجديد»، إن انسحاب الجيش من ولاية الجزيرة ترك فراغاً إدارياً،

انسحاب الجيش من الولاية ترك فراغاً إدارياً كبيراً

وغيّب مؤسسات الدولة، حيث كان لا بد من وجود سلطة بديلة للقيام بمهام السلطة، وهي حفظ الأمن وتطبيق القانون، مشيراً إلى أنه «طالما أن «الدعم السريع» مسيطرة على الولاية، فمن المهم أن تقر قيام سلطة مدنية إدارية مؤقتة، ولو تركت هذه القوات فعلاً السلطة لأهالي الولاية لإدارة أنفسهم سيكون ذلك أفضل»، على حدّ قوله.

وأيّد المحلل السياسي، حافظ كبير، في حديث لـ«العربي الجديد»، هذا الموقف، معتبراً أن السودان يشهد فراغاً إدارياً ودستورياً «لذا صار ملحّاً تأسيس سلطة بشكل يتيح المجال لتمثيل المدنيين، وتحقيق هدف توفير الاحتياجات وحماية الناس». وعلى العكس من ذلك، وجدت خطوة «الدعم السريع» استهجاناً لدى البعض. وأعربت لجان المقاومة في ود مدني، عن استغرابها من تكوين الإدارة المدنية، والذي «جاء بالتزامن مع موجة عنف ثالثة من قبل الدعم ضد الأهالي، هي الأوسع وشملت محليات الولاية كافة، مع الإمعان في قهر وإرهاب وإفقار المواطنين العزل». وزادت في بيان، أن تشكيل الإدارة المدنية «في هذا التوقيت خير بيان على حقيقة مهامها المتعلقة بإدارة أعمال الإرهاب والإفقار». كما أصدر حزب الأمة القومي في الولاية بياناً وصف فيه قرار تشكيل الإدارة بـ«مسرحية سيئة الإخراج لن تنطلي على أهل الولاية»، نافياً أن يكون له أي صلة برئيس هذه الإدارة.

ورأى المتحدث باسم «حركة العدل والمساواة»، محمد زكريا، أن الخطوة «خطيرة جداً»، لافتاً إلى أن بعض قيادات «تنسيقية القوى الديمقراطية»، بقيادة (رئيس الحكومة المدنية السابق) عبد الله حمدوك، ممثلون فيها، ما «ينفي عن التنسيقية الحيادية التي تدعيها». وجزم بأن القرار لن يجلب أي استقرار للولاية. كما استبعد القيادي في «قوى الحرية والتغيير»، محمد عبد الحكم، حدوث أي تأثير حقيقي للخطوة على أوضاع الولاية. وقال لـ«العربي الجديد»، إن الإدارة «كانت مطلوبة من كثير من الأهالي، مع بدايات فرض قوات الدعم سلطتها، لكنها حالياً بلا جدوى، خصوصاً أن التجربة المريرة في الجزيرة من قتل ونهب وسلب أكدت أن من يعيشون فساداً يصعب على قادة الدعم ضبطهم».

مواطنون أمام أحد المستشفيات في ود مدني، سبتمبر الماضي (فرانس برس)

شرق غرب

الجيش السوداني يرفض تسييس المقاومة الشعبية

شدّد الفريق أول شمس الدين كباشي، نائب القائد العام للجيش السوداني، أمس الخميس، على أن الجيش لن يقبل برأية سياسية أو حزبية أو كيانات داخله أو داخل المقاومة الشعبية، التي تشارك في الحرب ضد «قوات الدعم السريع». وأوضح في كلمة في حفل تخريج دفعة من مقاتلي حركة تحرير السودان، أن المقاومة الشعبية المسلحة تعمل تحت قيادة القوات المسلحة. وجاء حديث كباشي مع تزايد الانتقادات لاستغلال جهات سياسية للمقاومة الشعبية الداعمة للجيش وتجييرها لصالحها.

(العربي الجديد)

فرنسا تدين مذبحة ارتكبتها شرطتها ضد جزائريين

صدّقت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، أمس الخميس، على قرار يدين «مذبحة» 17 أكتوبر/تشرين الأول 1961 في باريس، التي ارتكبتها الشرطة وقتل خلالها ما بين 30 إلى أكثر من 200 متظاهر جزائري سلمي، بحسب المؤرخين. ويدعم نص القرار «إدراج يوم لإحياء ذكرى المذبحة» في «جدول الأيام الوطنية والمراسم الرسمية». وتقدمت بالقرار النائبة عن حزب «الخضر» صابرينا صبايحي (الصورة) والنائبة عن الغالبية الرئاسية جولي دبليبش.

(فرانس برس)

مجلس هايتي الرئاسي يبدأ عمله

تعهّد المجلس الرئاسي المفترض أن يتولّى السلطة في هايتي قيادة عملية «الانتقال نحو إعادة إرساء النظام الدستوري» والأمن في البلاد، وذلك في أول بيان له، مساء أول من أمس الأربعاء. وقال أعضاء هذه الهيئة التي لم تُنشأ رسمياً بعد، إنهم سينفذون «معاً خطة عمل واضحة تهدف إلى استعادة النظام العام والديمقراطي». ويتكوّن المجلس من سبعة أعضاء لهم حق التصويت وعضوين مراقبين ليس لهما حق التصويت.

(فرانس برس)

بوتين لن يلتقي ضحايا هجوم موسكو

أعلن الكرملين، أمس الخميس، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا ينوي في الوقت الراهن لقاء عائلات ضحايا هجوم «كروكوس سيتي» الجمعة الماضي في ضواحي موسكو، الذي خلّف 143 قتيلاً. وقال المتحدث باسم الرئيس ديمتري بيسكوف (الصورة)، في رده على أسئلة الصحافيين عمّا إذا كان بوتين يعتزم مقابلة أقارب الضحايا: «إذا كانت الاتصالات ضرورية، فسنبلغكم بذلك».

(فرانس برس)

عملية بولندية لمكافحة التجسس الروسي

أعلنت وكالة مكافحة التجسس البولندية («أي بي دبليو»)، أمس الخميس، بدء عملية تستهدف شبكة تجسس روسية، وقد نُفّذت بالتنسيق مع أجهزة من دول أخرى. وخلال العملية، أجرت الوكالة عمليات تفتيش في وارسو وتيشي (جنوب)، أول من أمس الأربعاء، و«استجوبت أشخاصاً». وأشارت الوكالة إلى أن العملية جاءت أيضاً نتيجة لأدلة اتهام صدرت في يناير/ كانون الثاني ضد بولندي يشتبه في قيامه بالتجسس لصالح الاستخبارات الروسية.

(فرانس برس)

تقرير

باتت تركيا على وشك إطلاق عملية عسكرية جديدة في الشمال العراقي، بهدف «قطع شرايين مسلحي حزب العمال الكردستاني»، وإنشاء منطقة عازلة، وفق ما فهمه مسؤولون عراقيون من نظرائهم الأتراك في لقاءات حصلت أخيراً

تركيا في شمال العراق

عملية عسكرية لقطع شرايين مسلحي «الكردستاني»

الدوحة ـ **عثمان المختار**

تضع تركيا مشروع إنشاء منطقة أمنية عازلة على حدودها مع العراق، ضمن أبرز أولوياتها الأمنية الحالية لمنع تسلل مسلحي حزب «العمال الكردستاني»، الذين ينشطون على مساحات واسعة داخل الشمال العراقي، خصوصاً في سلسلة جبال قنديل العراقية، وجبال كارا الحدودية مع تركيا، وبلدات سوران وسيدكان وسيد صادق، وكاني ماسي، وزاخو والعمادية والزاب، وحفتانين، قسم من هذه المناطق خرجت عن سيطرة بغداد وأربيل منذ سنين طويلة وتخضع لحكم «الكردستاني»، المصنف على لائحة الإرهاب في تركيا وفي دول غربية عديدة، واعتبرته بغداد منتصف الشهر الحالي «منظمة محظورة». ومع انتهاء فصل تساقط الثلوج في الشمال العراقي وقرب دخول فصل الصيف، تتحسب دوائر عراقية في أربيل وبغداد، من عملية عسكرية تركية ضخمة جوية وبرية للقضاء على البنى التحتية لـ«الكردستاني» داخل العراق، وإنشاء منطقة عازلة يصل عمقها إلى 40 كيلومتراً داخل الأراضي العراقية، لمنع تسلل عناصر الحزب منها إلى داخل الأراضي التركية.

هذا الترقب لم يكن ناجماً عن تحليلات، بل بناء على لقاءات عقدها مسؤولون عراقيون في بغداد وأنقرة مع نظرائهم الأتراك، وأكدوا رغبتهم في تأمين حدودهم مع العراق بإنشاء منطقة أمنية عازلة، على اعتبار أن بغداد لم تتحرك لمنع استخدام أراضيها منطلقاً لشن اعتداءات على تركيا. وخلال الشهرين الماضيين، عقدت بغداد وأنقرة عدة لقاءات عسكرية وأمنية ودبلوماسية، ركز فيها الطرفان على الملف الأمني الذي تعده تركيا «أولوية»، بينما ركز العراق على مشكلة مياه نهري دجلة والفرات، وسعيه للحصول على حصص إضافية من المياه من دولة المنبع (تركيا).

وفي 14 مارس/آذار الحالي، زار وفد تركي رفيع بغداد، ضم وزير الخارجية هاكان فيدان، ووزير الدفاع التركي يشار غولر، ورئيس جهاز الاستخبارات إبراهيم قالن، مع قيادات عسكرية وأمنية، وعقد الوفد سلسلة اجتماعات مع مسؤولين عراقيين، كان أبرزها اجتماع مغلق دام أكثر من ثلاث ساعات، مع وزراء الخارجية فؤاد حسين والدفاع ثابت العباسي، ومستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، ورئيس «هيئة الحشد الشعبي» فالح الفياض، قبل هذا الاجتماع بأربعة أسابيع كان وزير الدفاع التركي يشار غولر، وعدد من كبار القادة العسكريين في الجيش التركي، يتقدمهم رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش التركي الجنرال متين غوراك، في بغداد، أيضا لبحث ملف الأمن والحدود.

في السياق، قال مسؤول عراقي في وزارة الخارجية في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «تركيا أقرت العملية التركية الجديدة داخل الأراضي العراقية، والهدف هو تطهير المناطق الحدودية مع أراضيها وجعلها منطقة عازلة تمنع تسلل مسلحي حزب العمال، واعتبر هذا الإجراء بأنه سيحول حزب «العمال الكردستاني»، إلى «مشكلة عراقية داخلية»، على اعتبار محاصرته داخل العراق فقط. ووفقاً للمسؤول ذاته، فإن تركيا قدّمت للعراق مقترحاً بإنشاء غرفة عمليات مشتركة للتنسيق العسكري، بما يُمكّن الجيش العراقي وقوات البشمركة (قوات أمن إقليم كردستان العراق) في النهاية من الدخول إلى الأراضي التي «ستطهرها تركيا من الكردستاني». وأشار إلى أن العملية التركية المرتقبة ستكون في الغالب من خلال مراحل جوية وبرية وبناء على معلومات استخبارية، لكنه كشف عن وجود ضغوط على الحكومة العراقية من قبل أطراف في «الإطار التنسيقي» والفصائل المسلحة لرفض العملية، وهو رفض لن يكون له معنى، بحسب المسؤول ذاته، كون تركيا ماضية في مشروع المنطقة الآمنة بكل الأحوال. هذه المعلومات أكدها مسؤول في اللواء 80 بقوات البشمركة الكردية، لـ«العربي الجديد»، قائلاً إن العملية أكيدة لكن الوقت المتوقع غير معلوم، وقد يتضح أكثر بعد الزيارة المرتقبة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق المقررة بعد نهاية شهر رمضان (في الأسبوع الثاني من شهر إبريل/نيسان المقبل). واعتبر أن تكرار هجمات «الكردستاني» على المواقع العسكرية التركية يجعل العملية أمراً حتمياً. وبحسب البيان المشترك بين بغداد وأنقرة بعد زيارة الوفد التركي في 14 مارس الحالي، فقد اتفق الطرفان على «تشكيل لجان دائمة مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب». كما أكد البيان اعتبار «حزب العمال الكردستاني تهديداً أمنياً للبلدين، وأن وجوده على الأراضي العراقية هو خرق للدستور»، مشدداً على «تشاور الجانبين بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها ضد الكردستاني واستدادته المحظورة». ورحبت تركيا بالقرار المتخذ من قبل مجلس الأمن الوطني العراقي، باعتبار «العمال الكردستاني» تنظيماً محظوراً في العراق. كما كشف البيان عن بحث الاستعدادات لزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المرتقبة إلى بغداد بعد شهر رمضان، الذي اعتبرها البيان المشترك أنها «زيارة تاريخية»، وأنه «من المؤمل أن تكون نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين».

بدوره، اعتبر الخبير بالشأن العراقي الكردي، الضابط السابق في قوات البشمركة، عثمان أمين هوراني، لـ«العربي الجديد»، أن العملية التركية لن تكون بصورة الاجتياح البري على الأطلاق. وأضاف هورامي: «الأتراك سينفذون غارات جوية كثيفة بالطيران المسير والحربي وعمليات إنزال جوي، بناء على مسح جوي ومعلومات عن مواقع ومخابئ حزب العمال الكردستاني». ورأى هورامي أن العملية المرتقبة قد تكون مجرد توسيع للعمليات الحالية، لكن السؤال هو «إمكانية نجاح العملية مع وجود خطوط خلفية للكردستاني في مناطق سيطرة قسد (قوات سورية الديمقراطية)، لذا قد تكون طويلة زمنياً وتعتمد على فكرة قضم أراضي سيطرة الكردستاني تدريجياً، ما يعني قطع شرايين إمداد وتنقل الحزب بين البلدين». ولفت إلى أن أربيل أمام تحد أمني آخر، وهو منع انتقال مسلحي «الكردستاني» إلى مناطق جديدة داخل الإقليم حال تراجعهم من مناطق وجودهم الحالية. وختم بالقول إن «بغداد تجد نفسها بحاجة إلى تركيا في ملف المياه والتجارة وطريق التنمية بين البصرة والأراضي التركية، وملفات أمنية أخرى، لذا لا مصلحة لها في عدم التجاوب مع تركيا في ملف الحزب، الذي بات يشكل عامل قلق أمني في نينوى وكركوك أيضاً».

من جهتها، نقلت وسائل إعلام كردية بمدينة أربيل، تقريراً عن منظمة «فرق صانعي السلام»، معنية بملف الأمن داخل الإقليم، تحذيرها من عملية عسكرية تنوي تركيا تنفيذها على الحدود، خصوصاً في جبل كارا في الربيع الحالي، موضحة أنها تشكل خطراً على حياة 190 عائلة في 39 قرية. وذكر تقرير المنظمة أنه «بعد سبع عمليات عسكرية جوية وبرية للجيش التركي في الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2017 وإبريل/نيسان 2022، احتلت تركيا 86,2 في المائة من الحدود بين العراق وتركيا (نحو 316 كيلومتراً من أصل 367 كيلومتراً التي تشكّل طول الحدود بين البلدين) وبعمق 40 كيلومتراً، وأنشأت 64 قاعدة عسكرية داخل أراضي إقليم كردستان». وعن تفاصيل العملية التركية المتوقعة، ذكرت المنظمة: «تطمح تركيا من خلال عمليتها المتوقعة إلى السيطرة على سلسلة كارا الجبلية، من أجل إقفال الحدود بين إقليم كردستان العراق وتركيا بصورة كاملة وإنهاء تحركات مقاتلي الكردستاني وإنهاء وجودهم في سلسلة كارا الجبلية بالكامل». وحسب التقرير «تقوم تركيا حالياً بالإعداد للعملية العسكرية، وفي هذه المرحلة تقصف القرى في محيط جبل كارا». واكد التقرير انه «تمهيداً للإعلان الرسمي عن العملية، شنت تركيا عمليات قصف عديدة، وخلال أول 70 يوماً من العام الحالي، نفذت تركيا 141 عملية قصف ضمن حدود محافظة دهوك، استهدفت 75 منها القرى المحيطة بجبل كارا». وعن الهدف من الهجمات وعمليات القصف، وضعته المنظمة في إطار «الضغط على أهالي القرى المحيطة بجبل كارا لإخلاء قراهم، ما يسهل على تركيا تنفيذ عملياتها واحتلال مساحة أوسع من أراضي المنطقة». ووصفت جبل كارا بالمنطقة الإستراتيجية «التي تعد الطريق الرئيس لحركة مقاتلي حزب الكردستاني في المنطقة وترتبط بين محافظتي أربيل ودهوك» إلى جانب «تحول كهوف وودیان هذه السلسلة الجبلية إلى ملاذ لتدريب واختباء عدد كبير من مقاتلي الكردستاني».

ويبلغ ارتفاع جبل كارا العراقي الحدودي، 2251 متراً عن مستوى سطح البحر، ويربط بين أقضية عقرة والعمادية وزاخو بمسافة 38 كيلومتراً، وعلى سفوح الجبل تتمركز 94 قرية، 55 منها أخليت في 1996 نتيجة القصف والاجتياح التركيين للمنطقة. وفي 7 مارس الحالي، كشفت صحيفة «حريت» التركية، أن الاستعدادات متواصلة من قبل تركيا لإجراء عملية عسكرية برية واسعة في شمال العراق، تؤدي إلى إكمال السيطرة على المنطقة الحدودية بين البلدين (ضمن الأراضي العراقية) وبعمق 40 كيلومتراً.

وأفادت «حريت» بأن الاستعدادات مستمرة من أجل عملية برية واسعة في منطقة «عملية المخلب القفل»، وقبل ذلك تم الاتفاق مع حكومة إقليم كردستان العراق في أربيل والحكومة المركزية، في إشارة إلى حكومة محمد شياع السوداني ببغداد. وبينت أن من الأهداف المقبلة للعملية تعزيز القواعد العسكرية هناك، وتأسيس قواعد مؤقتة ودائمة جديدة في المنطقة، وتنفيذ عمليات عسكرية بدعم جوي للقضاء بشكل كامل على مواقع وتحصينات حزب «العمال الكردستاني». وأوضحت «حريت» أن العمليات ستشمل كل الحدود التركية العراقية، من أجل إحكام السيطرة بشكل كبير عليها، وضمنها مغاور في منطقة غارا، على الرغم من تدميرها سابقاً، فغرض الخطة الجديدة هو منع «الكردستاني» من العودة بشكل نهائي إلى المنطقة، وأن تكون دائماً تحت السيطرة التركية. وتابعت الصحيفة: سيترافق مع العمل العسكري عمليات استهداف مركزة، تؤدي بالنهائية إلى تشكيل منطقة آمنة بعمق 40 كيلومتراً، كما جرى في سورية، على طول الحدود، في وقت سيتم تنفيذ العمليات العسكرية بدعم استخباري من حكومة أربيل، وينتظر أن يتم اتخاذ إجراءات تناسب العمليات في السليمانية وسنجار ضد مسلحي «الكردستاني». وشددت الصحيفة على أن تركيا توجه تحذيرات للقيادي الكردي في السليمانية بافل طالباني، الذي يقدم الدعم لحزب «العمال الكردستاني»، وأن مواصلته للدعم ردت عليه تركيا بعمليات استهداف لقيادات في «الكردستاني» بالسليمانية، حيث تم القضاء على 3 قياديين في فترة قصيرة. لكن رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كريم المحمداوي، قال لـ«العربي الجديد»، إن «العراق ليس لديه أي علم بنيّة تركيا شن أي عملية برية جديدة داخل العمق العراقي». كما شكك المحمداوي في إبلاغ أنقرة للعراق بهذا عملية، مشيراً إلى أن «العراق يعمل على ترتيب لزيارة مرتقبة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال الفترة المقبلة، لترتيب أوراق هذه الزيارة». ومنذ منتصف عام 2021، تستهدف العمليات العسكرية التركية البرية والجوية مقرات ومسلحي «الكردستاني» في الشمال العراقي، وتحديداً مناطق ضمن إقليم كردستان، وتقع أغلبها بمحاذاة الحدود مع تركيا، حيث يتخذ الحزب منها منطلقاً لشن اعتداءات مسلحة في الداخل التركي. وأدت عمليات القوات التركية خلال الفترة الماضية إلى مقتل المئات من المسلحين، وتدمير مقرات ومخازن سلاح ضخمة تابعة للحزب، وفقاً لبيانات وزارة الدفاع التركية، كما أسهمت في انحسار واضح للمساحة التي كان الحزب ينتشر فيها على الحدود بين البلدين. وينتشر «العمال الكردستاني» في مناطق عدة من إقليم كردستان العراق، أبرزها سوران وسيدكان وقنديل وزاخو والزاب والعمادية وحفتانين، وكاني ماسي، إلى جانب مخمور وسنجار غربي نينوى.

جندي تركي في دهوك العراقية، يونيو 2023 (أكان يالغين/الأناضول)

غارات في دهوك

أغارت طائرات تركية، أمس الخميس، على مواقع لحزب «العمال الكردستاني» في شمال محافظة دهوك في أقليم كردستان العراق. وطاول القصف محيط قرية سركلي، التابعة لقضاء العمادية بمحافظة دهوك. وأوضح مصدر أمني في تصريحات صحافية أن القصف استهدف مواقع تابعة لعناصر «الكردستاني» قرب سركلي، ولم يوقع إصابات بين المدنيين. وأشار المصدر إلى أن الضربات التركية لم تستهدف المدنيين، واقتصرت على مواقع تابعة لـ«الكردستاني».

المحمداوي: لا علم للعراق بنيّة تركيا شن عملية برية جديدة

مسؤول بالبشمركة: العملية أكيدة لكن موعدها غير معلوم

مقتل مسؤول في «داعش»

أعلنت قيادة العمليات العراقية المشتركة، أمس الخميس، مقتل «مسؤول عمليات نقل السلاح والإرهابيين» في تنظيم «داعش»، خلال عملية وصفتها بالنوعية على الحدود الدولية مع سورية. وذكر بيان عسكري صدر عن قيادة العمليات العراقية، أنه «تم قتل الإرهابي سمير خضر شريف شيحان النعواري»، وهو «المسؤول عن عمليات نقل الإرهابيين والأسلحة والمعدات والمتفجرات بين العراق وسورية». ولم يذكر البيان العسكري أيّ تفاصيل أخرى عن العملية.

إضاءة

هل انهارت الهدنة بين الأميركيين والإيرانيين شرق سورية؟

عادت الميليشيات التابعة لإيران، التي أوقفت استهداف قواعد التحالف الدولي في شرق وشمال شرقي سورية منذ فبراير/شباط الماضي، لاستهداف هذه القواعد، في ما يبدو أنه تصعيد لا يزال مضبوطاً

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

أسقطت الدفاعات الجوية في قاعدة التحالف الدولي في منطقة رميلان بريف الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سورية طائرة مسيّرة، في ما قد يكون مؤشراً على انهيار تفاهم غير معلن بين الأميركيين والإيرانيين على وضع حد للتوتر والاستهداف المتبادل في شرقي سورية، والذي زادت وتيرته منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن مسيّرة قتالية من طراز «هيرمس 900» التي أسقطتها الدفاعات الجوية التابعة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن المسيّرة أطلقتها مليشيات إيرانية. وجاءت محاولة استهداف القاعدة الأميركية بعد يوم واحد من أوسع هجوم على الوجود العسكري الإيراني في محافظة دير الزور شرقي سورية، حيث هاجمت طائرات، رجّحت العديد من المصادر، أنها إسرائيلية، مواقع عدة للمليشيات الإيرانية في مدن دير الزور والميادين والبوكمال، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من عناصر هذه المليشيات. وأقرّ الحرس الثوري الإيراني بمقتل عنصر واحد من «فيلق القدس»، في هذه الضربات. وأضاف الحرس، في بيان نشرته وكالات أنباء إيرانية، أن العسكري الإيراني القتيل هو الضابط بهروز واحدي من سكان مدينة كرج في محافظة البرز غربي طهران. من جهتها، أكدت وزارة الدفاع في حكومة النظام، في بيان، مقتل 7 عسكريين ومدني في الهجوم جوية وبرية للقضاء على البنى التحتية لـ«الكردستاني» داخل العراق، وإنشاء منطقة عازلة يصل عمقها إلى 40 كيلومتراً داخل الأراضي العراقية، لمنع تسلل عناصر الحزب منها إلى داخل الأراضي التركية.

هذا الترقب لم يكن ناجماً عن تحليلات، بل بناء على لقاءات عقدها مسؤولون عراقيون في بغداد وأنقرة مع نظرائهم الأتراك، وأكدوا رغبتهم في تأمين حدودهم

حوراني: طهران تستفيد من برودة الرد الأميركي على تجاوزاتها

في الضربات التي حدثت في محافظة دير الزور شرقي سورية، وبرأيه فإن «إيران تريد من كل ذلك الضغط بورقة المليشيات لتحقيق المكاسب سياسية، لكن هذه التحركات مضبوطة ولا تشكل أي تهديد عسكري». وفي السياق نفسه، رأى المحلل العسكري في مركز «جسور» للدراسات رشيد حوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «التحركات الإيرانية سواء العسكرية أم السياسية -سواء اتفقنا أو اختلفنا معها- تتميز بالقدرة على امتصاص الصدمات للمحافظة على الدرجة التي وصلت إليها في تحقيق مشروعها في البلدان العربية». واعتبر أن طهران «تستفيد من برودة الرد الأميركي على تجاوزاتها، وعدم تناسبه مع نفوذها واعتداءاتها. وما جرى بعد استهداف البرج 22 في الأردن في يناير الماضي دليل واضح على ذلك». وبرأيه فإن «استهداف قاعدة رميلان في ريف الحسكة التي تضم مهبطاً للطيران هو تأكيد عملي لما تم كشفه أخيراً من قبل وسائل إعلام غربية من أن النظام الإيراني أمر مليشياته في المنطقة بخفض هجماتها على أهداف أميركية من أجل تجنب اندلاع حرب مفتوحة مع واشنطن». وكانت وسائل إعلام أميركية أكدت، في مارس/آذار الماضي، إجراء محادثات بين الأميركيين والإيرانيين بشكل غير مباشر في العاصمة العمانية مسقط، في سياق مساعٍ لمنع صراع واسع النطاق في الشرق الأوسط. ويبدو أن تفاهمات جرت بين الجانبين لإنهاء التصعيد المتبادل في سورية والعراق. ولكن الهجوم الواسع الذي جرى منتصف ليل الاثنين الثلاثاء على مقرات المليشيات الإيرانية في دير الزور ربما فتح الباب أمام تصعيد جديد في الشرق السوري، حيث يتمركز الأميركيون حول آبار وحقول النفط والغاز في ريفي دير الزور والحسكة، ويفصلهم نهر الفرات عن المليشيات المدعومة من إيران، والتي تسيطر على ريف دير الزور جنوب نهر الفرات ما بين الميادين والبوكمال. كما تسيطر المليشيات الإيرانية على عدة قرى شمال نهر الفرات، تتخذ منها منصات لإطلاق الصواريخ على قاعدتي العمر وكونيكو في ريف دير الزور.

جنود أميركيون في شمال شرق سورية، مايو 2021 (جوين مورفي/Getty)

الحدث

«هلع الأجانب» يجتاح فرنسا ويُترجم بقانون لمكافحة المؤثرين

تعيش فرنسا تحت وطأة حملة تخويف من الأجانب، ومن روسيا تحديداً، ويصبّ اعتماد البرلمان لقانون جديد لمكافحة التدخلات الأجنبية، في هذا الإطار

باريس ـ **العربي الجديد**

على الرغم من أن البرلمان الفرنسي لم يُحدّث منذ العام 2015، القوانين المتعلقة بالتحذيرات التي تفترضها ما تسمّى «التدخلات الخارجية»، لاسيما مع تطور أدوات التدخل الإلكترونية وجماعات الضغط (اللوبيات) الأجنبية، إلا أن اعتماد الجمعية الوطنية الفرنسية (الغرفة السفلى من البرلمان الفرنسي أو مجلس النواب)، أول من أمس الأربعاء، مشروع قانون جديد لمكافحة التدخلات الخارجية، تبناه حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون («النهضة»)، أثار جدلاً قوياً في قصر بوربون، مقر الجمعية الوطنية، في العاصمة باريس، حيث تحول إلى مادة خلاف، بين «النهضة»، وخصومها من اليمين المتطرف واليسار الراديكالي على حدّ سواء. ورغم مرور النص، وانتقاله إلى مجلس الشيوخ لدراسته، يعني استمرار الجدل، الذي يأتي في سياق حملة تخويف من روسيا غير مسبوقة يشنّها الإليزيه، الذي يصوّب خصوصاً على علاقة اليمين المتطرف الفرنسي بموسكو، وكذلك على أبواب انتخابات أوروبية الصيف المقبل، يجد حزب ماكرون نفسه فيها متراجعاً إلى الوراء خلف اليمين المتطرف واليسار الراديكالي الفرنسيين، واللذين تمثلهما مارين لوبان وجان لوك ميلانشون.

واعتمدت الجمعية الوطنية في فرنسا (البرلمان)، أول من أمس، مشروع قانون يهدف إلى مكافحة التدخلات الأجنبية، مع إنشاء سجل وطني للمؤثرين وإمكانية تجميد الأصول المالية وتوسيع لنظام مراقبة الي يثير جدلاً. وأبرز المستهدفين بالنص كل من يمتون بصلة إلى جماعات الضغط الأجنبية، وكذلك الأحزاب السياسية الأجنبية، والمؤثرين الأجانب، وجامعي الهبات الخارجية.

وبرز مقرّر النص، النائب عن الغالبية الرئاسية، ساشا أوليه، وهو رئيس لجنة القوانين في الجمعية الوطنية، هذا المشروع، بالهجمات الإلكترونية الأخيرة ضد وزارات عدة تبنتها مجموعات مختلفة من القراصنة معروفة بأنها موالية لروسيا، أو رسم نجمة داوود زُرقاء على مبانٍ في المنطقة الباريسية نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وهي عملية قادها جهاز الأمن الفيدرالي الروسي بحسب معلومات استخبارية. ودعا أوليه إلى «التعامل بسرعة مع هذه التهديدات القوية جداً على فرنسا». وفي ختام نقاشات حادة بين المعسكر الرئاسي والمعارضة، وفي مقدمتها اليسار الراديكالي واليمين المتطرف، أقرّ النص الذي عاد وصوّت عليه حتى نواب اليمين المتطرف، فيما وحدهم نواب حزب «فرنسا غير الخاضعة» اليساري الراديكالي بزعامة ميلانشون، صوّتوا ضده، كما امتنع نواب الحزب الشيوعي الفرنسي عن التصويت. وانتقد نواب من اليمين واليمين المتطرف النص لافتقاره إلى الطموح، فيما عبّر اليسار عن مخاوفه من مخاطر انتهاك الحريات العامة. وتنص المادة الرئيسية في النص على توسيع نظام المراقبة الآلي الذي أطلق عام 2015، ويهدف إلى تحديد بيانات الاتصال على الإنترنت، ويقتصر اليوم على مكافحة الإرهاب مع فعالية متفاوتة وفقاً لساسا أوليه. ويرى هذا النائب أن القانون الجديد على العكس، سيكون أكثر فعالية في كشف البروتوكولات المتبعة من عملاء التدخل، ذاكراً كمثال «عميل صيني يصل إلى فرنسا ويحجز في فنادق عدة وبلغي الحجز ثم يحجز مجدداً في فنادق أخرى وبلغي الحجز مجدداً».

وينص المشروع على فترة اختبارية من أربع سنوات يمكن خلالها للأجهزة تطبيق آلية المراقبة لمكافحة التدخلات. لكن نواباً من اليسار يشعرون بالقلق من أن يصبح دائماً في المستقبل. وحول ذلك، حذّر نائب اليسار الراديكالي أنطوان ليومان من أن الحكومة تحذير استخباري من مواجهة خطر دائم من التدخل الأجنبي

وافق نواب حزب مارين لوبان على مشروع القانون (توماس ساموسون/فرانس برس)

«تضع أدوات مراقبة معممة للسكان». ويفرض النص أيضاً على ممثلي مصالح أجنبية في فرنسا يقومون بنشاطات لحشد التأييد (لوبيات)، تدوين أسمائهم في سجل وطني عام، مع عقوبات جنائية للمخالفين. وشبّهت صحيفة «ليبراسيون» هذا السجّل بـ«سجل العملاء الأجانب» الأميركي (foreign agents registration act). وهذه المصالح أو الكيانات الأجنبية تشمل بحسب القانون القوى غير التابعة للاتحاد الأوروبي والشركات التي نصفها أو أكثر مملوكة لأجانب أو ممولة من أجانب، والأحزاب السياسية الأجنبية.

وينص المشروع أيضاً على إمكانية تجميد الأصول المالية لأشخاص والشركات والكيانات الضالعة في أنشطة تدخل محددة. وباختصار، فإن النواب أجّلوا دخول القانون حيّز التنفيذ إلى بداية عام 2025، وذلك للسماح بإنشاء ما تسمى «السلطة العليا لشفافية الحياة العامة» بأن تبصر النور، وهي التي ستكون مهمتها إدارة آلية المراقبة. والمستهدفون بالمراقبة، بشكل عام، هم الأشخاص أو الكيانات المعنوية التي تحاول الضغط على العملية التشريعية أو تقوم بأعمال اتصالات أو تدير أصولاً لخدمة قوة خارجية، خارج الاتحاد الأوروبي، مع ملاحظة بعض الاستثناءات، مثل أطقم البعثات القنصلية والمحامين والجمعيات ذات الأهداف الثقافية. ووفق القانون فقد أجبر معدّوه مراكز الأبحاث على الإعلان لهذه السلطة عن الهبات التي تصل إليهم أو الأموال من الخارج. وبما أن الخطر «دائم»، فإن الجمعية الوطنية طلبت الحصول على تقرير يقدّم للبرلمان كل عامين حول «خطر التدخلات الخارجية».

وبحسب منتقدي مشروع القانون، فإن المشكلة تكمن في أن النص يهدف إلى جعل التقنيات التي تستخدم اليوم في البلاد لمكافحة الإرهاب، تمتد إلى وسائل مكافحة التدخلات الخارجية، وهي آلية ستمكّن من تحديد العملاء الخارجيين بحسب بيانات تواصلهم على الإنترنت، ويراها مقدّمو النص أكثر فعالية. وكانت لجنة الاستخبارات البرلمانية في فرنسا، قد حذّرت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، من أن البلاد «تواجه خطراً منتشراً ودائماً من التدخل الأجنبي». ودعت اللجنة إلى تشريع جديد، لافتة إلى أن الأدوات الحالية المتوفرة في يد أجهزة الاستخبارات لصدّ الخطر على المدى الطويل غير كافية. وتحدثت اللجنة عن حملات تلاعب بالمعلومات على نطاق واسع، ما يرقى إلى «نوع جديد من التدخل الخارجي»، ومشدّدة على أن ذلك يحصل «على مستوى غير مسبوق». ويراي النائب عن حزب «فرنسا غير الخاضعة»، باستيان لاشو، فإن هذه التقنية «تستهدف الحريات العامة»، متحدثاً عن «علب سوداء تحمل الكثير من المخاطر».

مرت الانتخابات السنغالية بنجاح قياساً على المرحلة المضطربة التي سبقتها، في نجاح للديمقراطية فيها، وفق مراقبين، يترقبون قدرة الرئيس الجديد باسيرو ديوماي فاي على ترجمة وعوده الانتخابية، تحديداً للشباب، وإجراء إصلاحات

ما بعد الانتخابات السنغالية

هل يحقق فاي طموحات الشباب؟

نواكشوط ـ **سكينة الطيب**

أُسدل الستار على الانتخابات الرئاسية في السنغال، التي أجريت الأحد الماضي، بفوز مرشح المعارضة باسيرو ديوماي فاي، بعد فترة من التوتر عصفت باستقرار أكثر الدول ديمقراطية في غرب أفريقيا. ومع نهاية الانتخابات يأمل السنغاليون في أن يسدل الستار أيضاً عن هذه الفترة المضطربة من تاريخ بلدهم، وأن تُمنح المعارضة فرصتها الكاملة لإنجاز ما وعدت به وتحقيق طموحات الشباب، وهم العامل الأساسي في وصول فاي إلى الحكم. وإذا كان فوز فاي، البالغ من العمر 44 عاماً والذي لم يسبق له أن تبوأ أي منصب انتخابي، وانتزاعه الرئاسة من معسكر الموالاة القوي والتفوق على أمادو با مرشح الائتلاف الحاكم من دون الحاجة إلى جولة ثانية، مفاجأة بالنسبة لمن هم خارج السنغال، فإنه لم يكن كذلك بالنسبة للسنغاليين الذين عبّروا خلال العامين الماضيين عن رغبتهم في التغيير وساندوا المعارضة بقوة بعد اعتقال رجلها القوي عثمان سونكو.

وكان رهان سونكو على رفيقه في حزب «الوطنيون من أجل العمل والأخلاق والأخوة» الذي تم حلّه قبل أشهر، باسيرو ديوماي فاي، رابحاً، بعدما تمكن الأخير من جمع شتات المعارضة وإقناع المشككين بفوزها بإمكانية التغيير على الرغم من قوة المنافسين. ولم يتمكن سونكو المعارض المعروف والمرشح الفائز بالمركز الثاني بانتخابات 2019، من خوض الانتخابات بعدما رفض المجلس الدستوري ملف ترشحه، فاضطر إلى ترشيح رفيقه فاي الذي اعتُقل في إبريل/نيسان 2023 بتهم «ازدراء المحكمة» و«التشهير» و«المساس بالسكينة العامة»، قبل أن يطلق سراحه قبل عشرة أيام من التصويت، ليصبح المرشح البديل هو الرئيس الجديد للسنغال.

بعد هذا الفوز ماذا ينتظر السنغال من فاي؟ وهل سيتمكن هذا الأخير من حل جميع الخلافات وتقريب وجهات النظر ورأب الصدع داخل الطبقة السياسية، وهل الانتخابات الحالية كافية لإزالة الاحتقان والتوتر في الشارع؟

في هذا الصدد، يقول الباحث السنغالي لمين با أحمد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الانتخابات أثبتت تمسك السنغاليين بالقيم والمبادئ الديمقراطية وأعطت مثالاً قوياً على ما يمكن أن تفعله إرادة الشعب بإيصال معتقل سياسي، أفرج عنه 10 أيام قبل التصويت، إلى سدة الحكم. ويشدد على أن النصر في هذه الانتخابات هو انتصار لإرادة الشعب وللمؤسسات الديمقراطية، وهو أيضاً تحذير مزدوج للرؤساء الأفارقة الذين يرفضون التخلي عن الحكم ويرغبون بالتمديد في كل فترة، ورسالة قوية موجهة

أنصار فاي يحتفلون بفوزه الأحد، في دكار (أليو صباي/Epa)

ساري: اختراق فاي للريف أمر غير مسبوق في تاريخ السنغال

إلى المجالس العسكرية التي قادت انقلابات وفرضتها كأسلوب وحيد لإحداث التغيير بغرب أفريقيا، بالتالي فإن فوز معارض بالانتخابات يؤكد أنه يمكن الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وإحداث التغيير بالتصويت والإرادة. ويضيف أحمد أن «الانتخابات السنغالية سيكون لها تأثير كبير على دول غرب أفريقيا وعلى رؤساء الدول الأفريقية الذين يميلون إلى التشبث بمقاعدهم خلافاً للدستور، والترشح لعدة ولايات، وتكميم أفواه المعارضين وعرقلة العملية الانتخابية»، متابعاً «هم لا يبحثون إلا عن نهاية مشروعهم بالانقلابات أو بالسقوط المدوي في الانتخابات كما حدث لماكي سال الذي كان هو المهندس الرئيسي لهزيمة معسكره». ويعتبر أنه يجب القيام بإجراءات فعالة لتنمية البلاد وإصلاح الإدارة والمؤسسات الاقتصادية، وإحداث توازنات بين السلطات وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعزيز صلاحيات البرلمان، وإصلاح القضاء، واستحداث منصب نائب الرئيس.

وعن مدى قدرة الرئيس الجديد على القيام بكل هذه الإصلاحات وهو الذي لا يملك تاريخاً انتخابياً أو سياسياً كبيراً، يلفت أحمد إلى أن «فاي عمل كمفتش للضرائب، وعلى الرغم من أنه لم يتم انتخابه سابقاً إلا أن لديه رصيداً من العمل السياسي والنضالي، يمكنه من تحقيق إنجازات عاجلة خصوصاً في مجالي العدالة وإدارة الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية». ويرى أحمد أن شعبية فاي لدى الشباب ستمنحه ثقة أكبر في العمل الجاد لصالحهم.

من جهته، يرى الباحث السنغالي الحسن ساري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «البلاد لم تشهد منذ الاستقلال (عن فرنسا) عام 1960 مثل هذه الانتخابات الرئاسية المضطربة، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى فترة هدوء وعمل لإعادة الوئام وتحقيق توافقات بين السياسيين حتى يتم اجتثاث جذور الأزمة الناجمة عن مناورات الرئيس السابق ومعسكره». ويعتبر ألا خوف على استقرار البلاد بعد أن اعترف الجميع بنزاهة وشفافية الانتخابات السنغالية وأقروا بنتائجها، مؤكداً أن التحدي الآن هو العمل على تحقيق الإنجازات التي وعد بها المرشح على المستويين السياسي والاقتصادي.

وفي تفسيره لنتائج الانتخابات، يشير ساري إلى أن «الانتخابات كانت معقّدة للغاية وجرت في سياق مضطرب، لذلك فنتائجها مختلفة، والمعروف أن المعارضة تحقق عادة نتائج جيدة في المدن الرئيسية، بينما الموالاة تسيطر على المناطق الريفية وتنافس بشدة في المناطق الحضرية وتحقق فيها ما يفوق النصف، لكن كُسرت هذه القاعدة في هذه الانتخابات بعد أن حققت المعارضة نتائج مرتفعة في أغلب المدن والمناطق الريفية معاً».

ويعتبر ساري أن تحقيق النصر في المراكز الحضرية ليس بالأمر الجديد على المعارضة التي نجحت خلال الانتخابات الرئاسية أعوام 2007 و2012 و2019، في كسب المدن لصالحها، وهذا عائد للتكوين الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدن ولمطالبهم المتعلقة بالتوظيف والديمقراطية والتغيير والتي تعد المعارضة دوماً بها، بينما في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المرتفعة لم تكن أحزاب المعارضة تحقق نتائج ملموسة.

ويرى أن الاستثناء في هذه الانتخابات السنغالية هو اختراق فاي للمراكز الريفية وهو أمر غير مسبوق في التاريخ الانتخابي للسنغال، ما يؤكد أن الأزمة الأخيرة في البلاد كانت كبيرة وعميقة، وأنها غيّرت قناعات جميع السنغاليين وأوجدت ما يسمى بالتصويت الجماعي لكبار السن والنساء والشباب لصالح التغيير.

وبخصوص نسبة المشاركة التي بلغت أكثر من 60 في المائة، يوضح ساري أنها ليست المرة الأولى التي تُسجل فيها المشاركة في الانتخابات السنغالية نسبا عالية، ففي عام 2007 بلغت 70,50 في المائة، ثم في عام 2019 بلغت 66,23 في المائة، لكن تظل نسبة 60 في المائة المسجلة بهذه الانتخابات مهمة.

تهنئة أميركية

هنّأ الرئيس الأميركي جو بايدن، مساء أول من أمس الأربعاء، الرئيس السنغالي المنتخب، باسيرو ديوماي فاي، على فوزه في الانتخابات الرئاسية في بلاده. وقال بايدن في بيان: «أهنّئ باسيرو ديوماي فاي على انتخابه»، معرباً عن تطلّعه إلى تعزيز العلاقات بين البلدين، و«العمل معاً لصياغة مستقبل أكثر سلماً وازدهاراً للجميع». وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قد هنأ فاي، الثلاثاء الماضي، معرباً عن استعداده للتعاون بين البلدين.

متابعة

تهديدات بين الصين والفيليبين

تبادلت الصين والفيليبين التهديدات، مع تصاعد التوتر بينهما، جراء مواجهات متكررة بين سفن تابعة لهما قرب جزر مرجانية متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي

تصاعد التوتر بين مانيلا وبكين، مع إعلان الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس أن بلاده سترد على «العدوانية» الصينية في بحر الصين الجنوبي، فيما هددت بكين بأنها لن تترك مانيلا تفعل ما تريد في المنطقة. وتملك بكين ومانيلا تاريخاً طويلاً من النزاعات بشأن بحر الصين الجنوبي، ووقعت مواجهات متكررة بين سفن تابعة لهما قرب جزر مرجانية صغيرة متنازع عليها في الأشهر الأخيرة.

ووقع حادث السبت الماضي قبالة ساحل جزيرة «سكند توماس» المرجانية المتنازع عليها أثناء مهمة فيليبينية لإمداد القوات المتمركزة على سفينة «بي آر بي سييرا مادري» الحربية. وقالت مانيلا، وقتها، إن خفر السواحل الصينيين اعترضوا سفينة الإمداد وألحقوا أضراراً بها باستخدام خراطيم مياه، ما أدى إلى إصابة ثلاثة جنود. من جهته، وصف خفر السواحل الصينيون، في بيان، مناورتهم بأنها «اعتراض وطرد مشروع» لسفينة أجنبية «حاولت الدخول بالقوة» إلى المياه الصينية. ويأتي تدهور علاقات الفيليبين مع الصين في وقت يسعى فيه ماركوس إلى تعميق العلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة، حيث زاد من قدرتها على الوصول إلى القواعد العسكرية لبلاده، وتم توسيع التدريبات المشتركة لتشمل دوريات بحرية وجوية فوق بحر الصين الجنوبي، ما أثار غضب بكين.

وأعلنت وزارة الدفاع الصينية، أمس الخميس، أن تصاعد التوترات في بحر الصين الجنوبي يعزى إلى «استفزازات» تقوم بها مانيلا. وقالت وزارة الدفاع الصينية، في بيان، إن «الاستفزازات التي يقوم بها الجانب الفيليبيني هي السبب المباشر لتفاقم التوترات في الآونة الأخيرة في بحر الصين الجنوبي». وأضافت: «لن تسمح الصين للفيليبين بفعل ما تريد، وقد ردّت بطريقة معقولة وحازمة». وتابعت: «معتمداً على دعم قوى خارجية، انتهك الجانب الفيليبيني الحقوق بشكل متكرر وتسبب باضطرابات في البحر، ونشر معلومات كاذبة لتضليل تصور المجتمع الدولي للمسألة» التي تتفاقم. وكانت بكين حثت مانيلا الاثنين الماضي على التصرف بحذر واللجوء للحوار، قائلة إن العلاقات بين البلدين وصلت إلى «مفترق طرق». وهذا هو التحذير الثاني من نوعه الذي تصدره وزارة الخارجية الصينية خلال ثلاثة أشهر في ظل خلاف البلدين بشأن مطالبات بالأحقية في جزر «سبراتلي» غير المأهولة في بحر الصين الجنوبي.

في المقابل، أكد ماركوس، أمس الخميس، أن بلاده لن تسمح للصين «بإسكاتها». وقال، في بيان بعد مشاورات هاتفية مع قادة دول حليفة، لم يحددها: «نحن لا نسعى إلى صراع مع أي دولة، وأكثر من ذلك الدول التي تدعي أنها صديقة، لكننا لن نسمح لأنفسنا بالصمت أو الخضوع أو الاستعباد». وأوضح ماركوس أنه التقى بمسؤولي الدفاع والأمن في الفيليبين وأجرى اتصالات مع «أصدقاء في المجتمع الدولي». وقال: «لقد عرضوا مساعدتنا فيما تحتاجه الفيليبين لحماية وتأمين سيادتنا وحقوقنا السيادية، مع ضمان السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». وأعلن أن الفيليبين سترد «بحزمة إجراءات مضادة متناسبة ومتعمدة ومعقولة في مواجهة الهجمات المفتوحة والمستمرة وغير القانونية والقسرية والعدوانية والخطيرة من قبل عملاء خفر السواحل الصيني والميليشيا البحرية الصينية»، مشدداً على أن «الفيليبينيين لا يستسلمون». وأعلن ماركوس أن المجتمع الدولي «عرض مساعدتنا فيما تطلبه الفيليبين لحماية وتأمين سيادتنا وحقوقنا السيادية وسلطتنا القضائية مع ضمان السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». وأضاف: «لقد قدمت لهم ما نحتاج له وتم التأكيد لنا أنه سيتم تلبيتها». وجاء بيان ماركوس بعد ساعات من تكرار وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، في اتصال هاتفي مع نظيره الفيليبيني جيلبرتو تيودورو، التزام واشنطن «الصارم» بدعم مانيلا في الدفاع عن حقوقها السيادية. وأكد أوستن، بحسب بيان لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أمس الأول الأربعاء، التزام أميركا بمعاهدة الدفاع المشترك لعام 1951 مع الفيليبين. وانتقد تصرفات الصين في بحر الصين الجنوبي ووصفها بأنها «خطيرة». وتلزم المعاهدة البلدين بالدفاع عن بعضهما البعض إذا تعرّضا لهجوم.

(فرانس برس، رويترز)

- إما أن تكون مسانداً للفلسطينيين في غزة وإما أن تكون مسانداً لحكومة نتنياهو المتطرفة. ليس هناك مجال لازدواجية المواقف. الحلال بيّن والحرام بيّن
- القوة الإسرائيلية هي الآن قوة مكشوفة سياسياً، لذلك فهي معرضة للسقوط سياسياً، ونحن نعرف أن المقاومة ليست لديها الإمكانات لرد العدوان الصهيوني عسكرياً ولكننا نرجح أن لديها الإمكانات الكافية والإرادة الكافية للصمود والمقاومة. ينبغي أن يفشل العدوان الصهيوني على غزة
- إسرائيل ستهجم على جنوب لبنان والمنطقة الحدودية حتى نهر الليطاني. وهذه المرة إذا حدث واحتلت القرى الحدودية حتماً ستهجر أهلها منها. أعتقد أن إسرائيل ستدخل الحرب مع الحزب بكل قوتها، ولو كانت خسائرها الاقتصادية والبشرية فادحة. أملنا كبير أن تخسر الرهان
- الاختلاف حول جدوى وشرعية ما يعرف بحرب المشاغلة وتهميش الدولة ومصادرة قرار اللبنانيين، لا يلغي ولا يطمس الإجرام الفائق وسياسة الأرض المحروقة التي تمارسها إسرائيل في جنوب #لبنان. كل التضامن مع أهلنا في #الهبارية و #الناقورة وكل ضحايا الإجرام الاسرائيلي
- ليبيا تستعد لإعادة فتح معبر رأس جدير بعد اتفاق مشترك لتأمينه. الدبيبة يشدد على ضرورة أن يقتصر عمل القوة العسكرية المشتركة على بسط الأمن في المعبر بعيداً عن التجاذبات السياسية والقبلية
- 9 سنوات على تحرير مدينة إدلب من قبضة النظام. في 28 مارس 2015 تمّ تحرير مدينة إدلب من مليشيات النظام، لِتكون عاصمة اللثورة السورية وملاذاً آمناً للأحرار
- الانتخابات الأميركية القادمة هي المرحلة المفصلية للحرب الأوكرانية الروسية. إما صعود الجمهوريين والخضوع لمطالب بوتين ضم كلا من: لوغانسك، دونيتسك، زابوريجيا، خيرسون، وإما استمرار حكم الديمقراطيين وغرق بوتين في حرب استنزاف لا نهاية لها
- بالتزام ترامب الهامش الآمن لمعركته الانتخابية بخلاف بايدن المتخبط في رمال الناخبين العرب واليهود المتحركة، تُحسَم المعركة الانتخابية لصالح ترامب وتوجهه القومي العنصري